الشيوعي

رابطة العمل الشيوعي
التيار الماركسي الأممي

IMT

العدد: 05 (نوفمبر 2010) البريد الالكتروني: communisme@marxy.com ثمن البيع: 5,00 دراهم، المساهمة: غير محددة

نقرأون في هذا العدد:

- الحركة الطلابية المغربية: يا طلاب المغرب اتحدوا.... ص: 02
- دعما لنضالات "ج و ح ش م" بشفشاون..... ص: 03
- حول تنسيقيات مناهضة الغلاء..... ص: 04
- لو كانت البيئة بنكا، لأنقذها الرأسماليون على الفور . ص: 05
- أنظمة التقاعد: الرأسمالية تهاجم والطبقة العاملة ترد ص: 06
- حول راهنية البيان الشيوعي في ذكراه 162 ..... ص: 08

الافتتاحية:

في الوقت الذي تحاول فيه صحافة البرجوازية والإصلاحيين تخديرنا نحن العمال وإيهامنا بأننا نعيش في أفضل العوالم الممكنة، وأن الاستغلال طبيعي والنضال فوضى الخ. فإن مهمة الصحافة العمالية الثورية هي فضح الواقع كما هو وتفسيره وتقديم البديل عنه. وهذه هي مهمة جريدتنا الشيوعي!

أيتها العاملات أيها العمال أيها الشباب الثوري ويا كل الكادحين: لقد كشر النظام الرأسمالي الدكتاتوري القائم عن أنيابه ومزق قناع الديمقراطية المزيف، وشرع في شن حملة قمع شاملة ضد كل الاحتجاجات العمالية والطلابية كما أن الاحتجاجات المشروعة التي خاضتها جماهير الشعب الصحراوي مؤخرا ووجهت بقمع شرس أدى إلى مقتل شخص واحد على الأقل: طفل بريء (الناجم الكارحي)، والعديد من الجرحى والمعتقلين.

إن الهجوم يستهدف ضد كل المكاسب المادية والديمقراطية التي حققناها طيلة عقود من النضال، وهذا ما تثبته حتى الأرقام الجزئية التي تنشرها بعض المؤسسات الدولية: فقد احتل النظام القائم في المغرب المرتبة 135 بين 178 دولة في التصنيف العالمي لحرية الصحافة حسب منظمة "مراسلون بلا حدود"، 135، متراجعا من الرتبة 127 سنة 2008.

بينما صنفت منظمة "فريدم هاوس" النظام القائم في المغرب، ضمن الدول التي تنعدم فيها الحرية الصحافية، ومنحته المرتبة 140 من بين 195 دولة في مستوى حرية الإعلام على مستوى العالم، إلى جانب الأردن والنيجر.

كما احتل المرتبة 85 عالميا بين 178 دولة في مؤشر الفساد لعام 2010 الصادر عن منظمة "ترانسبرانسي". وحصل على نقطة 3,4 في سلم من 10 نقط، بعيدا فقط عن جيبوتي في المرتبة 91 برصيد 3,1.

أيها العمال أيتها العاملات إن مكتسباتنا في خطر والعدو الطبقي يشن ضدنا حربا طبقية شرسة تستهدف قوتنا وظروف عيشنا وعملنا، كما تستهدف حق أبناءنا في الدراسة والشغل، وحقوقنا الديمقراطية. في هذا السياق دعت مجموعة من النقابات إلى شن إضراب وطني لشغيلة الوظيفة العمومية،يوم 03 نوفمبر، وهي الخطوة التي نعتبرها إيجابية وتسير في الاتجاه الصحيح: اتجاه تنظيم مقاومة الشغيلة على الصعيد الوطني للهجمة الطبقية الشرسة والمتواصلة، وندعو العمال إلى تنفيذها والمطالبة بتطويرها إلى إضراب عام وطني لجميع القطاعات العمالية وفئات الشغيلة. لقد فقدنا بالصمت أكثر مما فقدنا بالنضال، فلننهض للنضال ضد نظام القمع والاستغلال من اجل أن يصير الوطن وخيراته حقا للجميع وترفرف راية الاشتراكية والديمقراطية والمساواة على أرضه.

رابطة العمل الشيوعي

مرة أخرى حول تنسيقيات مناهضة الغلاء وتدهور الخدمات المعيشية

مع بداية "الموسم الاجتماعي"، والذي تميز أساسا بارتفاع مهول لأسعار المواد الغذائية الأساسية والخدمات، بدأت التنسيقيات المحلية لمناهضة الغلاء وتدهور الخدمات المعيشية في جل أرجاء هذا الوطن في التحرك عبر خوض مجموعة من الوقفات والأشكال النضالية. وباعتبار هذه التنسيقيات أشكالا تنظيمية مهمة لتوحيد جهود التيارات اليسارية والنقابية، وبالنظر إلى حركيتها يتوجب علينا بالضرورة نقاشها من حيث طبيعتها والمساهمة في رسم آفاقها.

إن النظام الرأسمالي القائم بالمغرب، وبحكم اندماجه في الاقتصاد الرأسمالي العالمي من موقع التبعية، وتبنيه للاملاءات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لمؤسسات القرار الامبريالي – البنك العالمي، منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي...- بالإضافة إلى خضوعه للاتفاقيات الاستعمارية... نهج على امتداد سنوات عدة سياسة التقويم الهيكلي (بما يعنيه ذلك من ضرب لصندوق المقاصة وتحرير للأسعار وخفض الإنفاق على القطاعات الاجتماعية) والخوصصة، مما أنتج تدهورا في قطاعات

التتمة على الصفحة: 04

الحركة الطلابية المغربية: يا طلاب المغرب اتحدوا!

يا طلاب المغرب توجهوا نحو الطبقة العاملة!

تتعرض الحركة الطلابية المغربية هذه السنة، كما كان الحال دائما، لهجمة قمعية شرسة من جانب النظام الذي حول الجامعات إلى ساحات حرب ضد الطلاب العزل. وقد وصلت هذه الحملة أشدها هذه السنة في موقع مراكش حيث افتتح النظام السنة الجامعية بتنظيم حملات مطاردات ضد المناضلات والمناضلين، بل وحتى الاختطاف من المنازل، حيث تم اختطاف الطالب "يوسف الحمدية" من منزله يوم 2010/10/09 والتنكيل بأسرته. واختطاف الطالبة إلهام السحنوني من بيت عائلتها بالصويرة مساء يوم 2010/10/11، وغير ذلك من الاعتداءات الفاشستية الهادفة إلى إرهاب الطلاب. كما لجأ النظام الدكتاتوري إلى تطويق الجامعة وعسكرتها، تحسبا لأي تحرك طلابي ومن أجل وئده في المهد.[1]

لكن كل قوات القمع عاجزة عن منع أبناء الفقراء من حقهم في التعبير والاحتجاج والمطالبة بأوضاع أفضل. وهذا ما أثبته طلاب جامعة مراكش الذين واللائي لم تزدهم/ هن هذه الاعتداءات إلا إصرارا على مواصلة النضال من أجل تحقيق المطالب.

وهكذا نظمت عدة معارك نضالية رفعت شعارات المطالبة بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، والحق في السكن المجاني (بعد خصخصة قطاع السكن الجامعي)، ورفع العسكرة عن الجامعة، والدفاع عن مجانية التعليم. لكن أجهزة القمع ردت بالمزيد من التصعيد مما أدى إلى اندلاع عدة مواجهات.

وقد تدخلت قوات القمع بكلية الحقوق يوم الاثنين 11 أكتوبر 2010، لتشتيت تظاهرة طلابية منددة بالعسكرة والتدخل الهمجي في الحي الجامعي .

ويوم 2010/10/19 فوجئ الطلاب، الذين كانوا مجتمعين في حلقية نقاش للتنديد بالقمع والعسكرة وتحديد الخطوات النضالية، بتدخل عنيف من قوات القمع، مما خلف العديد من الجرحى، وربما سقط بعض القتلى من بين الطلاب بعد أن تم دهس ثلاثة طلاب على الأقل بسيارات القمع![2] ومازال المركب الجامعي محاصرا ومطوقا بمختلف أجهزة القمع بمختلف أنواعها.

وبطبيعة الحال تتواطأ وسائل الإعلام البرجوازية مع حملة القمع هذه بضرب جدار صمت إعلامي سميك وعال على الأحداث، ولا تلجأ إلى الكتابة عنها إلا لكي تمارس المزيد من التعتيم على تلك النضالات ومطالب الطلاب وتبرر القمع.

بماذا يطالب هؤلاء الشباب؟

حسب المعطيات المتوفرة لدينا يتلخص الملف المطلبي لهؤلاء الطلاب فيما يلي:

- الزيادة في المنح وتسليمها شهريا.
- توفير النقل المجاني للطالبات والطلبة خاصة القادمين من مناطق بعيدة.
- تخفيض تذاكر حافلات النقل الحضري بالنسبة للطلبة خصوصا عقب الزيادات التي عرفتها.
- إعادة تسجيل الطلبة المطرودين.
- هدم السور الذي شيد لفصل كلية الحقوق عن كلية الآداب.
- استفادة كل الطلاب من المطعم الجامعي.
- تحسين الوجبات الغذائية في المطعم الجامعي.
- فضح الاختلاسات المالية لبعض المسؤولين.

الخ

وهي المطالب التي يعتبر تحقيقها أساسيا لتوفير أقل من الحد الأدنى لمتابعة أبناء الكادحين للدراسة. لكن جواب الطبقة السائدة هو دائما نفسه: ليس هناك ما يكفي من الأموال لتحقيق هذه المطالب، وبالتالي القمع هو الرد الوحيد!

ينبغي التوجه إلى الطبقة العاملة أينما تواجدت، في النقابات والمصانع والأحياء العمالية لدعوتهم إلى الدفاع عن أبنائهم وبناتهم بتنظيم نضالات تضامنية معهم. ينبغي التوجه إليهم إبان معاركهم وإضراباتهم، بل وحتى في مواقف الحافلات وأمام المصانع، بنداءات ودعوات لتوحيد النضال ضد الاستغلال والقمع والدكتاتورية والقهر.

لكن عندما يتعلق الأمر بأبنائهم نجد هؤلاء الطفيليين مستعدين لتبذير أموال طائلة من ميزانية الشعب الفقير، فمثلا جامعة الأخوين بإفران مبنية على أرض تبلغ مساحتها: 75 هكتار مملوكة للدولة، ومفوتة لها بالمجان، وتتلقى سنويا إعانة من الدولة تصل الى 90% من نفقات تسييرها واستثماراتها. ويصل عدد تلامذتها إلى 5000 تلميذ. أما كلفة التمدرس بها فترتفع إلى أكثر من 110 آلاف درهم في السنة لكل طالب. ويستفيد هؤلاء من أفضل البنيات التحتية الموجودة بالمغرب."[3] وفوق كل هذا قامت الدولة بإعفاء الجامعة بشكل كامل من دفع الضرائب للخزينة العامة!!

الصورة واضحة: لأبناء الكادحين، أبناء العمال والفلاحين، المنتجين الحقيقيين للثروات والذين يشكلون الأغلبية الساحقة في هذا الوطن، الظروف المهينة والبرامج التعليمية الفارغة شكلا ومضمونا، وآلاف العراقيل لحرمانهم من التعليم، وفي النهاية شهادة لا تساوي في الغالب الورق الذي كتبت عليه. بينما لأبناء الأقلية من الطفيليات، أجود التجهيزات والميزانيات الضخمة، والمستقبل الزاهر!!

حقا إن نظاما كهذا يحق أن يزول! لكنه لا يمكن أن يزول من تلقاء نفسه، بل يجب توحيد النضالات ضده. وفي هذا السياق نتقدم إلى رفاقنا الطلاب والتيارات اليسارية المناضلة داخل الحركة الطلابية بوجهة نظرنا، نحن العمال الماركسيون، ليس لتقديم الدروس بل مساهمة منا في تطوير النقاش لتجاوز أزمة الحركة الطلابية المغربية وجعلها تتبوأ مكانتها الطبيعية في ساحة الصراع الطبقي بالمغرب، إلى جانب العمال والفلاحين الفقراء وعموم الكادحين.

إن الأولوية الآن، من وجهة نظرنا، هي للتعبئة في كل المواقع الجامعية من اجل النضال لإطلاق سراح المعتقلين السياسيين الطلبة ورفع العسكرة عن الجامعة.

وفي هذا السياق نقترح الدعوة إلى تنظيم أنشطة تعبوية ليوم وطني للإضراب والتظاهر على أساس هذا المطلب الملح والآني.

وفي وجه قمع الدولة ينبغي الدعوة إلى تشكيل فيالق للدفاع الذاتي من الطلاب وشباب الأحياء الفقيرة حيث يقطن الطلاب.

إلا أن هذا المطلب لا يجب أن ينسينا باقي المطالب المادية والديمقراطية الأخرى. ينبغي علينا بالموازاة معه التعبئة على أساس نقاط مطلبية ترفعها الحركة الطلابية على الصعيد الوطني، على رأسها، من وجهة نظرنا، النضال من أجل رفع الحضر عن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وبالتالي استعادة الطلاب لنقابتهم، منظمة جماهيرية، تقدمية، ديمقراطية، مستقلة. وهو النضال الذي لا نرى أنه يقتصر على المطالبة، بل يفترض أن تبدأ التيارات اليسارية فورا بالدعوة إلى جموعات عامة جماهيرية حقا، تقوم خلالها الجماهير الطلابية بانتخاب ممثليها من القاعدة إلى القمة.

إن من يتحدث الآن عن أن الظروف الموضوعية و/ أو الذاتية ما زالت غير ناضجة بعد للقيام بهذه المهمة الملحة، إنما يتخلف عن مسار الأحداث، وعلى المناضلين/ات الحقيقيين/ات أن يتركوه ينتظر توفر الظروف بشكل مثالي كما هي موجودة في دماغه الفارغ، وينكبوا في المقابل على التعبئة في هذا المسار، تحت شعار إعادة بناء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب من القاعدة إلى القمة، عبر انتخابات ديمقراطية وبممثلين مراقبين من طرف الجماهير ويمكن عزلهم في كل حين!

كما ينبغي على الطلاب أن يستوعبوا مسألة استحالة تحقيق الانتصار في النضال ضد سياسة الدولة في ميدان التعليم، بالاقتصار على النضال

داخل أسوار الجامعات. ينبغي تحويل هذا النضال إلى قضية مطروحة على العمال في كل معركة يخوضونها، وفي كل اجتماع نقابي ينظمونه، وفي كل نقاش في الأحياء العمالية.

ينبغي التوجه إلى الطبقة العاملة أينما تواجدت، في النقابات والمصانع والأحياء العمالية لدعوتهم إلى الدفاع عن أبنائهم وبناتهم بتنظيم نضالات تضامنية معهم. ينبغي التوجه إليهم إبان معاركهم وإضراباتهم، بل وحتى في مواقف الحافلات وأمام المصانع، بنداءات ودعوات لتوحيد النضال ضد الاستغلال والقمع والدكتاتورية والقهر.

نعم لا يمكن لهذه الدعوات أن تعطي ثمارها منذ الوهلة الأولى أو حتى منذ الشهر الأول، لكنها الإجابة الصحيحة لقلب موازين القوى لصالح الحركة الطلابية ضد الطبقة السائدة. إن النضال ضد سياسة الدولة في التعليم جزء لا يتجزأ من الصراع الطبقي العام، والطلاب/ ات جزء لا يتجزأ من الجماهير الكادحة، وبالتالي فإن موقعهم الصحيح هو إلى جانب آبائهم وأمهاتهم وأخواتهم وإخوانهم ورفاقهم ورفيقاتهم العمال وعموم الكادحين.

نقول هذا ونحن نعلم أن النظام الدكتاتوري القائم سيجعل من أية خطوة في هذا المسار سببا في شن حرب شرسة لا هوادة فيها مع الحركة الطلابية سيعبئ فيها كل قواه القمعية وفيالق الفاشية وجيوش الأقلام المأجورة الخ. كما نعلم ان البيروقراطية النقابية بدورها ستبذل كل ما في جهدها لتلافي نجاحها. لكن ها قد مرت سنوات طويلة وهذه المهمة "مؤجلة"، هل كان القمع أقل شراسة! ألم تخدم عزلة الحركة الطلابية عن العمال وعن العمق الشعبي أعداء الحركة الطلابية وأعداء العمال فقط! ينبغي البدء في خلق وتكريس تقليد توحيد النضالات الجماهيرية حول مختلف المطالب: التعليم الصحة، الشغل، الخ.

ليس هناك من طريق مختصر في ساحة الصراع الطبقي، وليس هناك من سيقوم بالمهمات عوضا عن المعنيين بها. وبالتالي فإن الانعزال داخل أسوار الجامعة عن الطبقة العاملة، ثم الانعزال في الساحة الجامعية عن بقية الجماهير الطلابية والتورط في النضال الاستبدالي المستند إلى كفاحية ثلة من الشباب المخلص الشجاع، ليس له أفق، بالرغم من كل النجاحات المؤقتة التي يمكنه أن يتوصل إليها، وبالرغم من كل الفرقعة الإعلامية التي يمكنه أن يحققها آنيا.

نعم ما تزال الطبقة العاملة لم تدخل بشكل منظم وبقوة إلى ساحة النضال، لكن هذا لا يعني غيابا تاما للنضالات العمالية البطولية التي يمكن الالتفاف حولها ودعمها واستمداد القوة منها. كما أن هذا الوضع مؤقت ولن يدوم طويلا، فكل المؤشرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تؤكد أننا نقف على مشارف مرحلة من احتداد الصراع الطبقي. سرعان ما ستعود الطبقة العاملة، بالرغم من كل ترسانة القمع وقيود البيروقراطية النقابية، إلى اتخاذ مكانها على رأس الأمة.

وفي هذا السياق يتحمل المناضلون النقابيون والسياسيون اليساريون الجذريون والماركسيون مسئولية كبيرة في نشر الوعي بين صفوف الطبقة العاملة المنظمة بأهمية وضرورة السير في هذا الاتجاه. عليهم ان يكافحوا من أجل تمرير توصيات تنص على ضرورة تحمل النقابات لمسئوليتها في الدفاع عن الجامعة العمومية والنضال من اجل تعليم شعبي ديمقراطي عمومي مجاني وذو جودة، وربط الحق في التعليم بالحق في منصب شغل قار وبكل الحقوق، والنضال ضد القمع، الخ.

هوامش:

[1] بينما نحن بصدد صياغة هذا المقال وصلتنا أخبار عن تحرك جهاز القضاء البرجوازي لمتابعة هؤلاء الطلاب حيث يتابع الطالب عبد الكريم الفيلالي بتهم جنائية، ويتابع الطالب يوسف الحمدية أمام المحكمة الابتدائية بمراكش، واختطاف طالبين آخرين: سفيان الصغيري وابراهيم الطاهيري. بل وتتحدث بعض التقارير الطلابية عن اعتقال ازيد من 35 طالبا

[2] تقول آخر التقارير إن هناك طالبا واحدا (الطالب الغزلاني) على الأقل في حالة خطيرة جدا بالمستشفى.

[3] عبد السلام أديب: "مسلسل الخوصصة والانعكاسات الناجمة عنه في المغرب"، الحوار المتمدن - العدد: 1257 – 2005/07/16

دعما لنضالات الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بشفشاون

في بداية شهر فبراير 2010 خاضت الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين، فرع شفشاون، معركة "الكرامة" التي كانت عبارة عن اعتصام مفتوح في قصر البلدية نتيجة لعدم ترجمة مجموعة من الوعود التي ظلت حبيسة الورق، ولقد اتسع مدى هذه المعركة بخوض المعطلين/ المعطلات لإضراب مفتوح عن الطعام دام لمدة أسبوع نقل على إثره مجموعة من الرفيقات والرفاق إلى المستشفى دون أدنى اكتراث من المجلس المعني، حتى تدخّل عامل الإقليم وفتح باب الحوار في ظل وضعية استثنائية سِمتُها الأساسية اقتراب موعد زيارة محمد السادس. كانت من توصيات هذا الحوار تأكيد عمالة الإقليم التزامها بضمان تنفيذ كافة الوعود السالفة الذكر في شقيها المتعلقين بالعمالة والمجلس البلدي، وبعد تأكد غياب أي خطوة عملية في هذا الصدد دخلت الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بشفشاون معركة غير معلن عنها قام الفرع المحلي بالدخول في اعتصام مفتوح بالسوق المركزي مصحوبا بمجموعة من الوقفات الاحتجاجية المنددة بالمماطلات والتسويفات التي ينتهجها المجلس البلدي المكون من حزب العدالة والتنمية والاتحاد الاشتراكي ثم اليسار الاشتراكي الموحد، وكذا التوظيفات المشبوهة بعمالة الإقليم، ناهيكم عن عدم التزام المجلس البلدي والسلطة بوعودهم (رخص النقل المزدوج ومشروع سياحي بأقشور ووعود أخرى من طرف المجلس بست محلات تجارية - محلين بساحة بئر أنزران – محلين بزنقة السبع – محلين بالسوق الأسبوعي)..

ويدخل الآن مناضلات ومناضلو الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين، فرع شفشاون، يومهم الثاني والأربعون وما زالت دار لقمان على حالها، فسلسلة الحوارات التي خاضتها لجنة الدعم المكونة من بعض الإطارات والشبيبات الديمقراطية والتقدمية الناشطة في المدينة مع المجلس البلدي لم تأتي بجديد يذكر، بالإضافة إلى مرور دورة أكتوبر مرور الكرام على معركة الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بشفشاون، وفي المقابل حاول حزب العدالة والتنمية من خلال بيانه الذي وزعه إبان الأيام الأولى للمعركة اتهام الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بتوظيف المعركة لتقويض عمل المجلس وخدمة أطراف أخرى. في محاولة فاشلة لتحريف مسار المعركة وتوظيفها في صراعها الانتخابوي مع خصومها فكانت المقدمة التضليلية للبيان كالتالي، تقييم الوضع السياسي الوطني وتقييم انتخابات مجلس المستشارين وتتبع سير عمل المجلس، بينما كان محتواه الرئيسي تبرير الموقف السلبي عن طريق التشويش على الجماهير بمجموعة من المغالطات والافتراءات الكاذبة، علما أن المترئس للمجلس البلدي ه وحزب العدالة والتنمية وقد رد أعضاء الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين على هذه الأكاذيب من خلال بيانهم التوضيحي حتى لا يقوم القنديل بتعتيم وإظلام الحقيقة، أما حزبي الاتحاد الاشتراكي واليسار الاشتراكي الموحد فيسجل غياب دعمهما للمعارك المستميتة التي يخوضها أعضاء الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين فرع شفشاون بالإضافة إلى غيابهم الواضح في حوارات لجنة الدعم التي عقدت مع المجلس البلدي مع تسجيل حضور حركة الشبيبة الديمقراطية التقدمية.وفي ظل كل هذا أعضاء الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين فرع شفشاون مستميتين في نضالهم من أجل حقهم في العمل والتنظيم.

في هذا السياق، إذ نعمل على نشر أخبار هذه المعركة، ندع وأعضاء الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، من خلال هذا المقال إلى العمل على التعريف بالمعركة في الأحياء الشعبية وخصوصا الأحياء التي استغلتها الأحزاب السياسية في انتخاباتها الأخيرة وذلك من خلال فتح نقاشات مع ساكنة الأحياء على شكل حلقيات وفضح السياسات المماطلة للمجلس البلدي والسلطة لكسب الجماهير في المعركة، وتنظيم وقفات ومسيرات احتجاجية تندد بكل التجاوزات والمماطلات. كما ندعو الأحزاب اليسارية الناشطة في المدينة وكل الإطارات الديمقراطية والتقدمية إلى الالتفاف حول المعركة ودعمها اقتراحيا وفعليا. وانطلاقا من كوننا ماركسيين نناضل ضد البطالة ونعتبرها قضية طبقية لا حل لها من خارج النضال من أجل التحويل الاشتراكي لنمط الإنتاج الرأسمالي، نعلن دعمنا المبدئي واللامشروط لنضالات الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بشتى فروعها، وندعوهم إلى الالتحاق بالنضال الثوري من أجل الاشتراكية.

مرة أخرى حول تنسيقيات مناهضة الغلاء وتدهور الخدمات المعيشية

- نسير متفرقين ونضرب معا-

تتمة:

.. اجتماعية حيوية كالتعليم والصحة بالإضافة إلى الماء والكهرباء... كما أدى إلى ارتفاع أسعار جل المواد الأساسية؛ وفي مقابل كل هذا بقيت الأجور مجمدة عند حدها الأدنى – تجويع الجائع وتفقير الفقير-.

ولقد ألقت أزمة الرأسمالية العالمية الأخيرة بظلالها على هذا الوضع المتأزم أصلا، حيث كان من نتائجها هجوم الشركات المتعددة الجنسيات على مجمل القطاعات الصناعية والخدماتية بالإضافة إلى القطاع الزراعي المعاشي ولقد ساهم هذا أيضا في ارتفاع تكاليف المعيشة في جل بلدان العالم؛ هذا إضافة إلى تراجع هائل للطلب الخارجي (الأوربي أساسا) على المنتجات المغربية (وعلى رأسها الفوسفاط والنسيج والمنتجات الفلاحية)، إضافة إلى تراجع تحويلات العمال المهاجرين المقيمين بالخارج. مما عمق الأزمة البنيوية للنظام القائم وتسبب في عجز كبير في الميزانية العامة.

المخرج من هذه الأزمة بالنسبة للطبقة السائدة هو تخفيض العبء الضريبي عن الشركات، وفي المقابل المزيد من تحميل الجماهير الفقيرة أعباء الضرائب المباشرة والغير مباشرة، وتجميد الأجور بل وتخفيضها وضرب كل الخدمات الاجتماعية، والعصا لمن عصى!

ويلعب الإعلام البرجوازي في هذا المجال دورا حاسما، بحيث يضلل الجماهير بمعطيات متناقضة بشكل مقصود بعضها يتحدث عن النمو والازدهار الاقتصاديين وبعد "الاقتصاد المغربي" عن الأزمة وعدم تأثره بها، وبعضها الآخر يتحدث عن عمق الأزمة وضرورة وقوف"نا" جميعا عمالا ورأسماليين (العبيد ومالكي العبيد) صفا واحدا لمواجهتها، الخ.

صحافة الإصلاحيين بدورها لا يختلف نشيدها كثيرا عن هذه الترنيمة المقدسة، حيث لا تنفك تدعو إلى الالتزام بالسلم الاجتماعي (أي تقبل العمال والفقراء للاستغلال بروح رياضية) باعتباره ضمانة للإقلاع، و"التعاون لإنقاذ سفينة الاقتصاد الوطني" من الغرق، الخ.

والمشكلة الحقيقية هي أن أصحاب هذه التصورات يحتلون مواقع القيادة داخل جميع النقابات العمالية، ويسعون لتحويل هذه الأخيرة من وسيلة لتوحيد صفوف العمال وباقي المستغلين للدفاع عن حقوقهم وتحقيق مكاسب، إلى أداة لكبح النضال وتشتيت صفوف الطبقة العاملة وفرض الخضوع عليها.

وقد أدى غياب جناح ماركسي داخل النقابات، وتشتت اليسار النقابي وضعفه وغياب البديل عنده، إلى استفراد تلك القيادات بالقرار وبالتالي جر النقابات إلى مستنقع التعاون والمهادنة.

في هذا السياق ظهرت تجربة التنسيقيات بمبادرة من بعض التيارات اليسارية والمناضلين النقابيين والشباب والجمعيات، لسد الفراغ الذي خلقه عدم تحمل النقابات والأحزاب اليسارية لمسئوليتها في تنظيم النضال ضد الغلاء وتدهور الخدمات العمومية والهجوم على مختلف المكتسبات الاجتماعية.

من وجهة نظرنا لم تكن تنسيقيات مناهضة الغلاء وتدهور الخدمات المعيشية نتاجا لرغبة ذاتوية كما يردد البعض؛ بل هي نتاج لذلك الفراغ ولاحتداد الهجمات التفقيرية والتجويعية التي تشنها الطبقة السائدة ضد العمال والفلاحين الفقراء والجماهير الكادحة، كما أنها أيضا نتاج لسياسات اقتصادية واجتماعية هدفها خدمة البرجوازية، التي همها الوحيد والأوحد هو مراكمة الأرباح لنفسها.

وقد سبق لنا في مقالات سابقة أن أشرنا إلى أن التنسيقيات من بين أهم الأشكال التنظيمية التي صاحبت التحركات الجماهيرية وكانت أحيانا هي من دعت إليها أو قادتها. وقد جاءت بداية تشكلها، (حسب جريدة النهج الديمقراطي -ع 110 – ص:7-)، كما يلي: « تشكلت أول هيئة محلية لمناهضة ارتفاع الأسعار بواد زم خلال شهر مارس 2006، وقد قامت بتوزيع العرائض المناهضة لارتفاع الأسعار، كما نظمت وقفة احتجاجية » وبعد « توصل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط بالعديد من الشكايات والتذمر من الزيادة في الأسعار وخصوصا أسعار النقل والماء والكهرباء والمواد الغذائية الأساسية تم استدعاء تنظيمات سياسية ونقابية وحقوقية وجمعوية للتشاور، يوم السبت 16 شتنبر 2006 التقط هذه المبادرة العديد من المواطنات والمواطنين، بالعديد من المناطق، فأخذوا في المطالبة بتشكيل تنسيقيات لمناهضة ارتفاع الأسعار. وكانت أهم التنظيمات التي عملت على تشكيل التنسيقيات هي: النهج الديمقراطي وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي والحزب الاشتراكي الموحد والحزب الاشتراكي وحزب التقدم والاشتراكية بالإضافة إلى مكونات ماركسية مناضلة والجمعية المغربية لحقوق الإنسان والاتحاد المغربي للشغل وأطاك المغرب، وقد تشكلت أعداد مهمة من التنسيقيات لحد الآن، وبعد مرور أزيد من شهر على نشأت التنسيقيات دعت تنسيقية الرباط إلى عقد ملتقى وطني للتنسيقيات لمناقشة النضالات المشتركة وانتداب هيئة للمتابعة تنحل بمجرد إتمام أعبائها.

انعقد هذا الملتقى بمقر الاتحاد المغربي للشغل بالرباط، يوم 29 أكتوبر 2006، بحضور « ممثلات وممثلي تنسيقيات مناهضة ارتفاع الأسعار، القادمين من مختلف المدن والقرى المغربية » (إعلان الرباط لتنسيقيات مناهضة ارتفاع الأسعار).

إنها شكل تنظيمي مهم لكنه لا ينبغي علينا المبالغة في تقدير أهميتها، حيث أنها لا يمكن أن تستبدل النقابات والأحزاب السياسية اليسارية، أو أن تحل محلها بشكل دائم. إنها في أحسن الأحوال شكل من أشكال تطبيق تكتيك الجبهة العمالية الموحدة (نسير متفرقين ونضرب معا)، لتجميع صفوف التيارات اليسارية والنقابات العمالية والتنسيق بينها في ظل شروط الأزمة الذاتية التي تعيشها. وهو التكتيك الذي نعتبره صائبا في ظل الظروف المعطاة على هذا الهجوم الطبقي الذي تشنه البرجوازية ودولتها على الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

ونعيد التأكيد في هذا الصدد على أن انخراط النقابات والأحزاب اليسارية بالإضافة إلى بعض الجمعيات التقدمية في هذه التنسيقيات دفعة ايجابية مهمة، لكنه سيكون من الضروري البحث عن سبل ووسائل لتمثيل الجماهير الكادحة. ينبغي أن يكون لها صوتها. يجب أن يطلب من الجماهير المشاركة في الاحتجاجات أن تنتخب في أحيائها ومعاركها، ممثلين عنها يتم إشراكهم في هذه التنسيقيات بجميع الحقوق. كما يجب أن تتشكل هذه التنسيقيات، نفسها، من ممثلين منتخبين ديمقراطيا في جموعات عامة ويمكن عزلهم من طرف الذين انتخبوهم في كل آن، وليس على قاعدة التوافقات الفوقية بين المكونات. الشيء الذي سيضمن عدم انحطاط هذه التنسيقيات إلى مجرد نواد للنقاشات العقيمة بين البورجوازيين الصغار والمناورات العصبوية. كما يجب على مكونات التنسيقيات أن تطرح بوضوح البديل الذي تقترحه عن سياسة الدولة وانخراط "بعض الأحزاب والنقابات" في "الحوارات الاجتماعية" المغشوشة و"السلم الاجتماعي"، وكذلك الآليات التي تقترحها لتحويل "فتح المجال أمام الجماهير الكادحة" إلى واقع ممارس.

ينبغي ألا تنحط التنسيقيات إلى كواليس للتوافقات الفوقية بل عليها أن تصير مجالا لطرح البدائل البرنامجية وتحديد الشعارات التي يمكن الالتفاف حولها للنضال ضد الهجوم الطبقي على الجماهير.

إن الطبقة العاملة المغربية والجماهير الكادحة أعطت ولازالت تعطي الدليل على رغبتها في تغيير الأوضاع تغييرا جذريا وعلى قدرتها على ذلك. لو توفر حزب ماركسي، يمتلك برنامجا ثوريا علميا ونفوذا ومصداقية بين العمال والكادحين وداخل النقابات، لصار من الممكن توجيه ضربة قاصمة لنظام الاستغلال والقهر القائم. لكن هذا بالضبط هو ما ينقص، إن كل الأزمة الحالية هي أزمة القيادة الثورية. وهنا بالضبط تكمن مهمة المناضلين الثوريين. المناضلون الثوريون ليس دورهم مجرد إتباع التيار والانفعال بالأحداث، بل عليهم التحضير الجدي لتنظيم الجماهير وتمكينها من برنامج ثوري حقيقي ومنظورات علمية. عليهم بناء الحزب العمالي الثوري، حتى لا تضيع هباء التضحيات العظمى التي تقدمها الجماهير الكادحة.

لو كانت البيئة بنكا، لأنقذها الرأسماليون على الفور

مسألة البيئة: مسألة طبقية

يتفق العلماء في الوقت الحاضر على أن مفهوم البيئة يشمل جميع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات التي تقوم بها. فالبيئة بالنسبة للإنسان هي الإطار الذي يعيش فيه والذي يحتوي على التربة والماء والهواء وما يتضمنه كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة من مكونات جامدة، وكائنات تنبض بالحياة. وما يسود هذا الإطار من مظاهر شتى من طقس ومناخ ورياح وأمطار وجاذبية ومغناطيسية..الخ ومن علاقات متبادلة بين هذه العناصر.

لقد شهدنا ولمدة طويلة كوارث بيئية متتالية، يتحمل نتائجها الفقراء عبر التشرد والجوع والموت، فالدول والشركات الرأسمالية قد أتلفت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الغابات والأنهار وقضت على الكثير من الحيوانات التي كانت تلعب دورا ايكولوجيا حتى انقرض بعضها بشكل نهائي وأصبح البعض الآخر مهدداً بالانقراض.

وفي السنوات الأخيرة بدأنا نشهد إرسال ملايين الأطنان من النفايات من الدول الغربية الصناعية نحو ما يسمى بدول العالم الثالث وقد أصبحت هذه الأعمال تجارة ضخمة ورابحة بما في ذلك النفايات النووية. ومن بين نتائج عمليات الطمر هذه تلوث الأراضي والأنهار والمياه الجوفية في تلك البلدان لأن جزءاً كبيراً من هذه النفايات هي نفايات سامة مثل البطاريات، والرصاص الثقيل وهي ذات تأثير مباشر على الجهاز العصبي للإنسان. وقد أدى ذلك إلى وفاة كثير من العمال وإلحاق الضرر بآلاف الأشخاص آخرين.

نقاش عقيم

إلا أن نقاش موضوع البيئة والمناخ الذي يدور علنا من طرف الإعلاميين ومنظري الرأسمالية يحيد عن الطريق الصحيح، فهم يهملون القضايا الحقيقية المتعلقة بالبيئة بأكملها، محاولين بوعي أو بدون وعي صرف النظر عنها، لذلك فإن النقاش لا ينبغي أن يقتصر على التغيير المناخي والحد من انبعاث أوكسيد الكربون، بل يجب أن يركز على السلوك الامبريالي المتهور، الذي تقوم به الدول العظمى الرأسمالية والشركات المتعددة الجنسيات الرأسمالية. إن الحد من انبعاث أوكسيد الكربون وحده لن يزيل الكوارث البيئية التي كان للعالم الثالث وفقرائه النصيب الأكبر منها، في الوقت الذي يلوث فيه العالم بكل وسيلة وبشكل متوحش. ولذا فإن المناظرات العلمية الجارية حول تأثير سلوك الإنسان البسيط في تغيير المناخ هي في واقع الأمر نقاشات مضللة. ونحن هنا لسنا بصدد مناقشة الأمور العلمية التجريبية، غير أنه ينبغي لفت النظر إلى أن الجامعات والمؤسسات العلمية في الغرب تعتمد في تمويل كثير من أبحاثها على المساهمات المقدمة من الشركات، الأمر الذي يجعل طبيعة هذه الأبحاث والنتائج التي تصل إليها محل شك، خصوصاً إذا تعلق الأمر بمصالح الشركات الرأسمالية الكبرى.

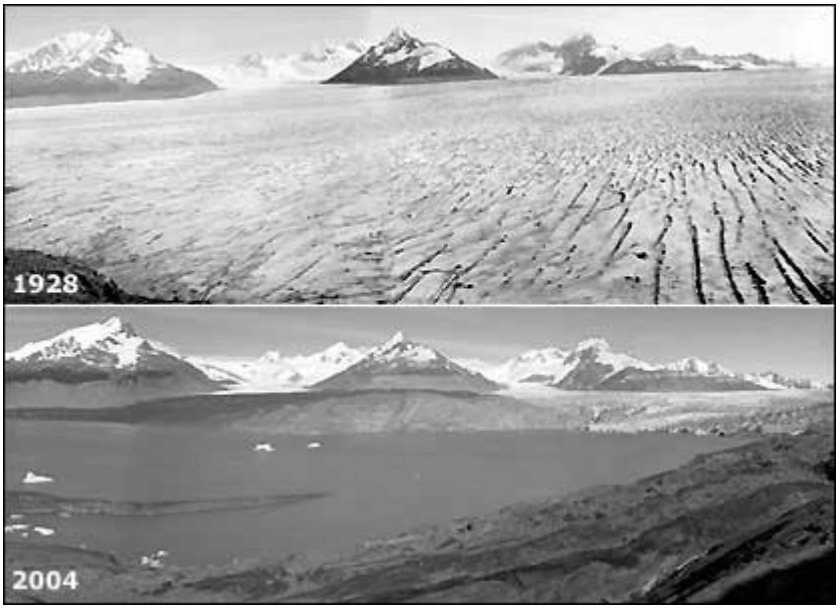

إن ما يجب أن يناقش هو: كيف يمكن تجنب المخاطر البيئية كلها؟ وما هو سبب الكوارث البيئية التي شهدها العالم؟ ومن الذي يتحمل المسؤولية في ذلك؟ وهل السعي لتحقيق الربح الاقتصادي بأي شكل كان وبأي ثمن ولو على حساب البيئة أمر مقبول؟

اتفاقيات لا طائل منها

لقد عقدت الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى عدة مؤتمرات واتفاقيات بغرض ذر الرماد في العيون، وإيهام العالم باهتمامها بالمحافظة على البيئة لكن عندما تحين ساعة الحقيقة فإن كل هذه النوايا "الطيبة" تتلاشى وتصبح أحلاما. ذلك أن المطامح الجامحة للرأسمالية وهدفها الرئيسي الذي هو الربح يفوق "حبها" و"اهتمامها" بالبيئة وما قد يعانيه فقراء هذا العالم وأجيالهم القادمة نتيجة تدميرها.

ومعلوم أن نظام الحصص المتعلق بثاني أوكسيد الكربون هو جزء لا يتجزأ من بروتوكول كيوتو واتفاقية الاتحاد الأوروبي، وكان أيضاً جزءاً من الاتفاقية الجديدة التي خلص إليها مؤتمر القمة في كوبنهاغن .

حيث دعت اتفاقية كوبنهاغن إلى تقليص معدلات انبعاث الغازات في العالم، وهو - حسب ما جاء في الاتفاقية- أمر غير ملزم للدول الصناعية، كما طالبت الاتفاقية بمحاولة جعله ملزما ابتداء من سنة 2016 وأيضا دعت لخفض درجة حرارة جو الأرض بمعدل درجة ونصف مئوية.

و قد أكدت عدد من الدول النامية وحماة البيئة على أن البيان الختامي للمؤتمر كان مجرد تراض بين الدول الرأسمالية الكبرى على حساب الدول المتخلفة. وقد جاءت أقوى العبارات المناهضة للاتفاق على لسان مندوبة فنزويلا كلوديا سانيريو كالديرا، ورئيس مجموعة الـ 77 التي تضم الدول الفقيرة، السوداني لومومبا دي ابينغ اللذان وصفا الاتفاق على انه تهديد واضح ومباشر للدول الفقيرة.

إن هذه الاتفاقيات ليست سوى وسيلة أخرى من وسائل الرأسمالية البشعة، والحلول التي تطرحها هي حلول تضمن لها الإنعاش أكثر والتلويت أكثر ما دام ذلك ضروري لنموها الاقتصادي وتحقيق الربح.

الرأسمالية لا تقدم تنازلات على حساب مصالحها

وكان من المفروض على جميع الدول المشاركة في هذه الاتفاقيات أن تقوم أولا بإعطاء إحصاءعن كمية ثاني أوكسيد الكربون المنبعث من صناعاتها، وتلتزم بشكل مباشر بتخفيض الكمية التي أعلنت عنها بنسبة تتراوح بين 20 و30 بالمائة. فكما هو معلوم فان الشركات الصناعية داخل هذه الدول تكون لها نسبة محددة من كمية الانبعاثات تحددها لها الدولة مسبقا وعلى هذه الشركات أن تخفض من هذه النسبة بشكل مستمر وبذلك تنخفض الانبعاثات إلى الحد الذي ألزمت به الدولة نفسها أمام العالم وفي الاتفاقيات التي أبرمتها. إلا أن الأمر العجيب هو أن هذه الشركات تتحكم بشكل مباشر في حصص التخفيض فإذا ما قررت تخفيض نسبتها من الانبعاثات فإنها تبيع الفائض منه في السوق العالمية لشركات أخرى تود أن تزيد من كمية ثاني أوكسيد الكربون المنبعث نتيجة لزيادة صناعتها. وبالتالي يصبح ثاني أوكسيد الكربون سلعة خاضعة لقانون العرض والطلب. بل أكثر من ذلك، فقد نظم الاتحاد الأوروبي ومؤتمر كيوتو ما يسمى "حق الملكية للتلويث"، وحق الملكية هذا هو بصيغة بسيطة: الاحتكار، احتكار الشركات الرأسمالية الكبرى والمتعددة الجنسيات لثروات الأرض، عبر حقوق استخراج النفط والمعادن بشكل متوحش وحقوق بيع نفايات التجارب النووية...الخ من الحقوق التي تضمن لها ربحا اكبر فاكبر،على حساب حق الفقراء في الأراضي الخضراء والمياه الصافية والبيئة النظيفة.

التتمة في الصفحة الأخيرة

أنظمة التقاعد: الرأسمالية تهاجم والطبقة العاملة ترد

الطبقة العاملة تتحرك في فرنسا

شهدت فرنسا منذ بداية شهر أكتوبر إضرابات مستمرة. وامتلأت الشوارع يوم السبت 16 أكتوبر بالمتظاهرين، قدرها المسئولون النقابيون بحوالي 3 ملايين متظاهر، كما ذكرت نقابة الكنفدرالية العامة للشغل أن "أكثر من 230" تظاهرة تنظم في البلاد. وقد شملت هذه الحركة أكثر من 200 مدينة وقرية فرنسية في انتفاضة على نظام عاجز لا يزيدها سوى اضطهاد وبطالة وضرب لحقوقها المشروعة، وكذلك ضدا على "الإصلاح" الذي تنوي الحكومة الفرنسية أن تقوم به لنظام المعاشات التقاعدية.

وقد جاءت هذه المظاهرات تتويجا لشهور من الإحماء النضالي الذي عرفته فرنسا منذ نهاية العطلة الصيفية. عرفت كل القطاعات الاقتصادية شللا بسبب الإضرابات التي خاضها العمال، خاصة عمال السكك الحديدية وعمال مصافي النفط، حيث قال مسئول نقابي إن العمال في مصافي النفط الفرنسية الاثنتي عشرة سيواصلون الإضراب وقال المسؤول: "مادامت الحكومة ترفض التزحزح عن موقفها فلن نتزحزح نحن أيضا". ومما زاد هذه الحركة اشتعالا، اندماج حركة الشباب فيها، من طلاب المدارس، وطلاب الجامعات، الذين حاصروا المؤسسات التعليمية والجامعات – أزيد 1000 مؤسسة محاصرة – يوم الجمعة الماضي. كما شارك الشباب في المظاهرات والاعتصامات، وأغلقت مئات الثانويات أبوابها فيما دعت الإتحادات الطلابية إلى مدّ النقابات العمالية بأوسع مساندة ممكنة.

لقد شملت هذه الحركة نطاقا واسعا، وقد عبرت الأغلبية الساحقة من الفرنسيين عن رفضها التام لهذا" الإصلاح" الذي جاءت به حكومة ساركوزي اليمينية، وذلك عبر دعم الإضرابات والمظاهرات. وقد أشار استطلاع للرأي قامت به قناة كنال بلوس إلى أن 54% من الجماهير متفقين مع النقابات في تنظيم إضراب شبيه بالذي حصل سنة 1995، وفي وسط الشباب عرفت النسبة ارتفاعا حيث وصلت إلى 68% ممن يساندون الإضراب، أما بين العمال في القطاع العام فوصلت النسبة إلى 71% وإلى 70% بين العمال اليدويين. لم تكن حركة 1995 إضرابا عاما بالمعنى الدقيق للكلمة، فقد كانت مقتصرة على القطاع العام، لكنها كانت سببا في شلل دام خمسة أسابيع في قطاع السكك الحديدية

ساركوزي يصر على تمرير" الإصلاح"

قال ساركوزي في مؤتمر صحفي، يوم الثلاثاء 19 أكتوبر، إن الإصلاحات التي ينوي إدخالها على قانون التقاعد هامة، وإنه ينوي تمرير "الإصلاح" بأي وجه كان، كما وصف بلهجة استهزاء، العمال والطلاب وشباب الضواحي الذين خرجوا للدفاع عن حقوقهم المهضومة بأنهم مجموعة من " المشاغبين"، ووجه أمرا واضحا لقوات الأمن بان تضع حدا لحالة "الفوضى" التي تعم البلاد.

وقد حاولت الحكومة الرجعية لساركوزي، أن تروج عمدا بين صفوف المتظاهرين إشاعات تتهم الحركة بالفشل وأنها ستضعف لا محالة، وفي حقيقة الأمر فإن الحكومة هي التي خسرت المعركة أمام التصاعد الكبير لهذه الحركة وعزلتها [الحكومة] التامة عن الرأي العام.

استخدمت حكومة ساركوزي القمع خاصة ضد طلبة المدارس والجامعات، حيث فقد شاب عمره 16 عينه بواسطة إطلاق النار بعيار بلاستيكي، وأصيب آخر بجروح بالغة على اثر انفجار عبوة غاز مسيل للدموع، كما تم اعتقال حوالي 320 شخص على خلفية هذه الأحداث، ولم يسلم العمال أيضا من آلة القمع حيث هاجمت قوات الأمن النقابيين الذين حاصروا مصافي النفط والمستودعات. وخاض كل من الشرطة وأفراد النقابات مواجهة مفتوحة، فما أن يتعرض المحتجون للقمع وتقوم قوات القمع بفتح مستودع نفط حتى يغلقونه. وفي حقيقة الأمر لم توقف موجة القمع هذه المتظاهرين، بل زادت من تصعيد الحركة.

إن الإصلاح الذي تدافع عنه حكومة ساركوزي هو أمر حاسم بالنسبة للطبقة الحاكمة في فرنسا، فهي تطمح لرفع سن التقاعد للعمال من أجل أن تحل أزمتها، وإنقاذ بنوكها عبر الهجوم على الحقوق التقاعدية للعمال. وهو أمر حاسم أيضا في المستقبل السياسي لساركوزي، ذلك أن منافسيه في الائتلاف اليميني الحاكم يعدون له العدة، وأي تنازل يقدمه ساركوزي للنقابات العمالية في هذا "الإصلاح" يعتبر تدميرا لمستقبله السياسي خصوصا بعد خسارة معركته مع الجماهير حول "عقد العمل الأول".

الطبقة العاملة الاروبية ترد

استجابت الجماهير الايطالية في روما للنداء الذي رفعته نقابة عمال المعادن **الفيوم** بالخروج في تظاهرة حاشدة يوم 16 أكتوبر من أجل مساندة العمال في فرنسا وأيضا ضدا على سياسة التقشف التي تنهجها الدولة والتي تشمل قطاعات مهمة من قبيل التعليم والصحة.

أما في أوكرانيا فقد قاد الطلاب المبادرة بالمسيرة الاحتجاجية، حيث خرجوا رافضين المرسوم رقم 796 والقاضي بدفع الرسوم داخل الجامعة – الدفع مقابل الخدمات-، وقد تظاهر حوالي 1000 طالب منتمين لاتحاد الطلبة، مدافعين عن مجانية التعليم ومساندين لإضرابات العمال في فرنسا، وسرعان ما التحق بهم العمال في نقطة تحول واضحة في الحالة السياسية بأوكرانيا.

أما انجلترا فقد دعت النقابات العمالية بها إلى القيام بمظاهرات احتجاجية خصوصا بعد إعلانها عن أكبر خطة تقشف، حيث ستؤثر التخفيضات على قطاعات مثل التعليم والنقل. وتقول الحكومة إن هناك حاجة لهذه الاقتطاعات من أجل سد العجز في الموازنة بينما يقول منتقدو هذه الإجراءات إنها قد تتسبب في عودة بريطانيا إلى فترة الركود الاقتصادي.

ومن المتوقع تخفيض ميزانيات معظم الوزارات بنسبة25 % بالإضافة إلى تقليص الإعانات الاجتماعية ومراجعتها. وتشير تقارير إلى أن 500 ألف فرصة عمل في القطاع العام ستلغى ما بين عامي 2014 و2015.

نحو الإضراب العام

إن المعارضة الواسعة لمشروع "الإصلاح" في استطلاعات الرأي والمظاهرات الحاشدة، ستحول بالضرورة دون تمرير "الإصلاح" خصوصا بعد ارتفاع وعي ملايين العمال والشباب بعد أيام من بدءهم الحركة التي ستستمر في النمو. وهي جولة حاسمة للعمال ضد الرأسماليين. إن شل حركة الاقتصاد عبر الحصار والإضراب الوطني المفتوح سوف يمكن الحركة من وقف خطط الحكومة الرجعية، كما ستشارك قطاعات واسعة في هذا الإضراب العام. وقد أعلنت جميع النقابات المشاركة في هذه الحركة دعوتها إلى الإضراب العام وسط

قواعدها العمالية سواء في القطاع العام أو الخاص؛ وبالفعل وقعت مجموعة من النقابات على إعلان الإضراب، ومن بينها: القطاع العام والخاص للرعاية الصحية، التعليم، السكك الحديدية، شركة كهرباء فرنسا، شركة غاز فرنسا، موظفو وزارة المالية، عمال المدابغ، عمال الجبن، البريد الفرنسي، الخ وقد عبر العمال بشكل واضح على انه بالرغم من أن الإضراب يكلفهم كثيرا إلا أن سنتين من حياتهم تستحق ذلك. وسيشارك أيضا سائقو الشاحنات في هذا الإضراب، ومعلوم عنهم مشاركتهم الفعالة والتي تشل البلاد من الشمال حتى الجنوب. فهم يبطؤون عمل المراكز الصناعية ويقطعون الطرقات في حركات حلزونية محدثين شللا في السير. وسيشارك في الإضراب أيضا عمالالسيارات المصفحة لنقل الأموال والذي يعتبر دورهم حيويا في كل قطاعات الاقتصاد. وكان عمال مصافي النفط قد دخلوا في إضراب منذ أسبوع وبالتالي أوقفوا إمدادات الوقود لكل الصناعات ومستخدمي السيارات.

من المؤكد أن العمال المهاجرين المغاربة والعرب والأجانب في فرنسا هم جزء من هذا التحرك، فـ "الإصلاح" يهددهم هم أيضا، لأنهم شركاء طبقيون للعمال الفرنسيين، ومرة أخرى تظهر الرأسمالية على أنها لا تفرق في استغلالها واضطهادها للعمال بين مهاجر أجنبي ومواطن فرنسي، لان الطبقة الرأسمالية وفي سبيل تحقيق مصالحها لا تعير اهتماما لعقيدة أو لون أو جنس أو جنسية المضطهَد. لذا على العمال المهاجرين في فرنسا سواء كانوا عربا أو أجانب أن يتحدوا مع رفاقهم الفرنسيين في هذه المعركة من أجل مطالب موحدة، وكجزء من حرب شرسة يجب أن يفجرها العمال في وجه الرأسمالية.

إنها حركة رائعة تلك التي تخوضها الجماهير الفرنسية دفاعا عن مصالحها الطبقية ومواجهة الطبقة الحاكمة في فرنسا بقيادة الحكومة اليمينية الرجعية لساركوزي، إنها معركة العمال ضد الرأسماليين، من اجل انتزاع الحقوق والدفاع عن المكتسبات، لتبرهن الطبقة العاملة لمجموعة الطفيليين الرأسماليين الذين يظنون أنهم يحكمون فرنسا، أن موازين القوى ليست دائما في صالحهم كما يعتقدون، وأن التوقف عن العمل لساعة زمن واحدة، تكلفهم كثيرا. يجب على الطبقة العاملة الفرنسية ألا ترضى بالقليل فبيدها قوة عظمى، ودعوتها ومشاركتها في الإضراب العام سيبين لها ليس بالكلمات بل بالتجربة العملية على ارض الواقع، ما تزخر به من طاقات، وما تمتلكه من قوة.

"إصلاح" النظام التقاعدي في العالم العربي

إن هذه الهجمة التي يتعرض لها نظام التقاعد في فرنسا هي هجمة عامة يعرف المغرب والعالم العربي بدورهما مثيلا لها في المغرب تحضر الحكومة لرفع سن التقاعد إلى 65 سنة، مع الزيادة من نسب الاقتطاعات الشهرية تحت حجة إنقاذ الصندوق المغربي للتقاعد من العجز، وهذا ما ينذر برد فعل قوي للطبقة العاملة خصوصا أمام تعنت أرباب العمل وإصرارهم على تمرير هذه "الإصلاحات"، فجميع النقابات تقريبا تصرح، على الاقل، أنها ترفض هذا القانون جملة وتفصيلا.

أما في السعودية فقد صرح نائب محافظ المؤسسة العامة للتقاعد، أن مؤسسة "التقاعد" ترحب برفع سن التقاعد إلى سن 65 سنة كسقف أعلى ضمن "إصلاح" النظام التقاعدي بالبلد، وأن مسألة "الرفع في سن التقاعد" مشمول بالنظام الجديد الذي رُفع للجهات المختصة ولم يتم البت فيه حتى الآن، مشيراً إلى أن نسبة الرفع لن تتجاوز حاجز أربع سنوات على الأكثر.

في تونس كانت مرتكزات مشروع الحكومة لإصلاح صناديق التقاعد، التي انطلقت في عرضه على من تسميهم بالشركاء الاجتماعيين تقوم على:

- التمديد في سن التقاعد ليصبح في مرحلة أولى 63 سنة عوض 60 وليبلغ 65 سنة 2018 -الرفع في مساهمة المنخرطين في تمويل ميزانية صناديق التقاعد.
- تغيير قاعدة احتسابها، وذلك بالحطّ من النسب المئوية المعتمدة.

وتبرر الحكومة التونسية لجوءها لهذا الإصلاح بالعجز الذي أصبحت تتخبط فيه صناديق التقاعد وبالوتيرة المتسارعة لهذا العجز.

أما في مصر فقد اقترح مجلس الوزراء المصري قانونا لرفع سن التقاعد خمس سنوات إلى 65 عاما وإجراء تغييرات أخرى في المعاشات. وقال وزير المالية يوسف بطرس غالي إن المقترح سيساهم في دعم معدلات الادخار وتحسين توقعات النمو وأوضح مسئول أن مسودة الإصلاحات ترفع سن التقاعد لمن يلتحقون بسوق العمل اعتبارا من عام 2012. وأشار إلى أن تطبيق قانون جديد للمعاشات بالتوازي مع النظام الحالي أيضا سيتيح إدارة أفضل لصناديق المعاشات مع إمكانية استثمار أموال المعاشات في سوق الأسهم ويضمن معاشا أعلى للعاملين بعد التقاعد.

"تمرير سلس"!

إن "السلاسة" التي يمر بها " إصلاح" نظام التقاعد في البلدان العربية هو مؤشر على التفرقة التي تعرفها صفوف الطبقة العاملة في المنطقة العربية داخل بلدانها، وبينها وبين بعضها، وكذلك تواطؤ بعض قادة النقابات مع أرباب العمل الرأسماليين والحكومات الرجعية لتسهيل تمرير هذا القانون. وترجع أيضا لسياسة التفقير والجوع والبطالة التي تنهجها الدول العربية الرجعية ضد الطبقة العاملة والفقراء في هذا الوطن، مما يجعل العمال يقبلون مرغمين بأقل شيء مقابل منصب عمل يضمن لهم البقاء.

لكن هذا الوضع مؤقت، فالطبقة العاملة في المنطقة العربية تختزن طاقات نضالية عظيمة وتمتلك تقاليد ثورية سوف تنبعث حتما من رمادها خلال المرحلة التي تنفتح أمامنا. كما الحركة الاحتجاجية الواسعة في فرنسا والانتصار الذي ستحققه، سيكونان بالتأكيد مصدر إلهام للطبقة العاملة في المنطقة العربية.

إن الرأسمالية تعيش في هذه المرحلة أعمق أزماتها، وبعد أن قام هؤلاء الطفيليون بإنقاذ أبناكهم ومشاريعهم بضخ ملايير الدولارات في جيوبهم، هاهم يحاولون جعلنا ندفع الثمن عوضا عنهم! عبر تدمير كل المكتسبات التي حققناها بنضالات مريرة طيلة عقود.

إن الرأسمالية إذ تدمر نظام المعاشات تقول لنا: اكدحوا حتى الموت! وبتدميرها للقطاع الصحي تقول لنا: إن مرضتم موتوا! وبهجومها على المدرسة العمومية تقول لنا: اغرقوا في الجهل!

ونحن العمال والشباب الثوري علينا في المقابل أن نقول: إن نظاما لا يستطيع الاستمرار إلا بدمائنا وجوعنا وتجهيلنا ويقتات من مرضنا لا يستحق أن يبقى!

إن هذه المعركة حول نظام المعاشات وسياسة التقشف، في فرنسا وغيرها، ليست سوى واحدة من المعارك التي تخوضها الطبقة العاملة وستخوضها ضد الهجمات الرأسمالية في مرحلة أزمتها الخانقة.

علينا نحن العمال الواعون والشباب الماركسي الثوري استخلاص الدروس من التجارب النضالية للطبقة العاملة الأممية وإيصالها للجيل الجديد من العمال والشباب الباحث عن بديل. علينا نحن العمال أن نوحد صفوفنا ونناضل داخل نقاباتنا ومنظماتنا السياسية من أجل برنامج اشتراكي ثوري، يجعل مكتسباتنا وحقوقنا في العيش الكريم مضمونة وراسخة.

18 أكتوبر 2010

حول راهنية البيان الشيوعي في ذكراه 162

في مثل هذا الشهر وقبل 162 سنة – في نوفمبر من سنة 1848، كلفت منظمة شيوعية سرية كانت تدعى الرابطة الشيوعية المنظرين ماركس وانجلز بكتابة بيان للحركة الشيوعية الناشئة. وبهذه المناسبة نضع بين أيدي قراءنا دراسة موجزة لبعض أهم الأفكار التي تضمنتها هذه الوثيقة.

قبل أن ننكب على ملامسة بعض أهم تلك الأفكار نرى من المفيد الإشارة إلى بعض الشهادات التي قالها فيه اثنان من أعظم قادة البروليتاريا العالمية، لينين وتروتسكي. قال لينين عن هذه الوثيقة ما يلي: «بيان الحزب الشيوعي أول وثيقة برنامجية للشيوعية العلمية تتضمن عرضا كاملا ومتناسقا عن أسس تعاليم ماركس وانجلز العظيمة. إن هذا المؤلف يعرض بوضوح ودقة عبقريين المفهوم الجديد للعالم، فهو يعرض المادية المتماسكة التي تشمل أيضاً ميدان الحياة الاجتماعية والديالكتيك بوصفه المذهب الأوسع والأعمق للتطور، ونظرية النضال الطبقي والدور الثوري الذي تضطلع به في التاريخ العالمي البروليتاريا خالقة المجتمع الجديد المجتمع الشيوعي.»، وقال عنه في مكان آخر: «إن الإيقاع العلمي في التاريخ في القرن التاسع عشر يتمثل في البيان الشيوعي لماركس وانجلس وفي علم المنطق عند هيجل وفي أصل الأنواع عند داروين».

وقال عنه تروتسكي في الذكرى التسعين لكتابته: «نكاد لا نصدق أن عشر سنوات تفصلنا عن الذكرى المئوية للبيان الشيوعي! يفاجئ هذا البيان، أكثر بيانات الأدب العالمي عبقرية، بطراوته لحد الآن. تبدو أقسامه الرئيسية وكأنها كتبت أمس. حقاً أحسن الكاتبان الشابان (كان عمر ماركس 29 سنة وانجلز 27) النظر إلى المستقبل على نحو لم ينظر به أحد قبلهما وربما حتى بعدهما».[1]

وهو ما يؤكد القيمة الكبرى التي أولاها الماركسيون لهذا البيان مما يجعلنا نقول بدون أية مبالغة إن البيان الشيوعي واحد من أهم ما كتب في الفكر الماركسي، وبالتالي فإننا نوصي كل العمال الواعين والمناضلين الشباب الذين يريدون التعرف على الماركسية واستيعاب مقولاتها ومنهجيتها والتعرف على القوانين المحركة للمجتمع الذي يعيشون فيه من أجل تغييره، بدراسته بتمعن.

وقد ترجمت هذه الوثيقة منذ ظهورها إلى أغلب لغات العالم تقريبا ومن بينها اللغة العربية، حيث يعتبر أول مترجم للبيان الشيوعي إلى اللغة العربية، حسب المعلومات التي توفرت لنا، هو "ميخائيل عطايا"، المولود في دمشق عام 1853، والذي كان قد وصل إلى موسكو عام 1873، وعمل في معهد "لازاريف" للغات الشرقية، وألف قاموسا عربيا -روسيا، وتوفي في موسكو عام 1924. ثم جاءت ترجمة الأمين العام للحزب الشيوعي السوري خالد بكداش عام 1933، وبعده قام فؤاد الشمالي بترجمة مقتطفات من البيان ضمن كتابه "الاشتراكية"، عام 1936. هذا إضافة إلى ترجمة دار التقدم (الجزء الثاني من مختارت ماركس انجلز ط 1969 مثلا) وترجمة العفيف الأخضر (الطبعة الأولى شتنبر 1975)، إضافة إلى ترجمة لعصام أمين (الطبعة الأولى 1987).

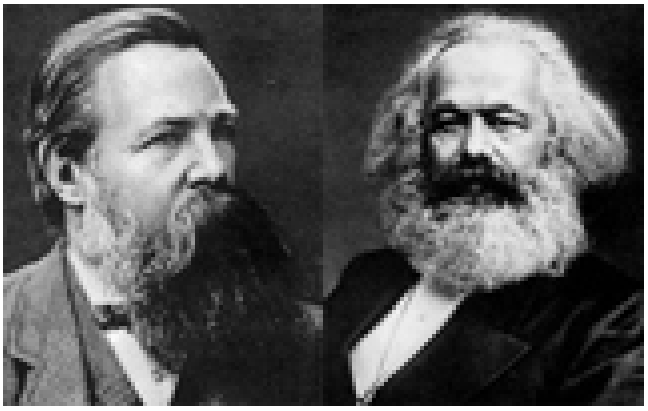

راهنية البيان الشيوعي

الآن وبعد 162 سنة، هل ما يزال في مقدورنا نحن الماركسيين أن نقول إن ذلك البيان ما يزال راهنيا؟ الجواب الذي نقدمه على هذا السؤال هو: نعم ما يزال وثيقة ذات راهنية حقيقية، إنه راهني أكثر من العديد من الكتابات التي تكتب في أيامنا هذه والتي تنظم لها الاحتفالات في الجامعات والمحافل "العلمية"، بل إنه أكثر تعبيرا عن الواقع الذي نعيش فيه مما كان عليه قبل 162 سنة في زمن ماركس وانجلز!

نقول هذا ونحن نعلم أن أشباه المثقفين والمنظرين البرجوازيين والإصلاحيين سيصرخون بصوت واحد: "هذا غير معقول! هذا غير علمي! 162 سنة، هذا كثير!" إن هذا الزعيق يعطي الانطباع بأن أصحابه يقولون شيئا ذا قيمة، لكن الواقع ليس كذالك.

صحيح أن بعض جوانب البيان قد شاخت، كما يعترف بذلك الماركسيون أنفسهم، وهذا طبيعي، لكن تكرار هذا القول لا يقدم أية إضافة للنقاش الأساسي حول مدى راهنية البيان الشيوعي من عدمها. السؤال الجوهري هو: ما هي الجوانب التي شاخت، وهل قدم تطور الأوضاع طيلة السنوات 162 الماضية دليلا على خطأ الأفكار الأساسية للبيان الشيوعي أم انه بالعكس أعطى أدلة واضحة على صحتها وعلميتها؟

يقول إنجلز في هذا السياق: «رغم التغيرات الهائلة التي حدثت في الوضع خلال الخمس والعشرين عاما الأخيرة، فإن المبادئ العامة للبيان ما زالت حتى في أيامنا تحتفظ، في خطوطها الكبرى، بكل سدادها. إلا أنه في الإمكان إدخال تعديلات تتعلق بالتفاصيل على هذه الفقرة أو تلك من فقراته. والبيان نفسه يعلن بأن التطبيق العملي لهذه المبادئ خاضع دائما وفي كل مكان للشروط المعطاة تاريخيا. إذن فنحن لا نعلق البتة أهمية خاصة على التدابير الثورية التي اقترحناها في نهاية الفصل الثاني. ولو كان لنا أن نعيد كتابة هذا المقطع اليوم لكتبناه بشكل مختلف من نواح عدة. لقد شاخ هذا البرنامج اليوم في بعض نقاطه بتأثير التقدم الضخم الذي أنجزته الصناعة الكبيرة خلال الخمس والعشرين عاما الأخيرة، والتقدم الموازي الذي أنجزته الطبقة العاملة من حيث تنظيمها في حزب، وأيضا بتأثير التجارب العملية لثورة نوفمبر أولا ثم التجارب العملية الأكثر أهمية التي تركتها كومونة باريس حيث أمسكت البروليتاريا بين يديها، لأول مرة ولمدة شهرين، بالسلطة السياسية. لقد برهنت الكومونة بوجه خاص على "إن الطبقة العاملة لا يمكنها أن تكتفي بمجرد الإستيلاء على جهاز الدولة القائم وتسييره لتحقيق أهدافها الخاصة» (أنظر الحرب الأهلية في فرنسا. نداء المجلس العام لجمعية العمال الأممية... حيث طورت هذه الفكرة بشكل أوسع). وفضلا عن ذلك فمن البديهي أن توجد بنقد الأدب الإشتراكي ثغرة فيما يخص الفترة الراهنة، إذ أنه يقف في 1847. وإذا كانت الملاحظات المتعلقة بمواقف الشيوعيين من مختلف أحزاب المعارضة (فصل 4) مازالت إلى اليوم صحيحة من حيث مبادئها، فإنها شاخت من حيث تطبيقها لأن الوضع السياسي تغير كليا ولأن التطور التاريخي حكم بالإختفاء على معظم الأحزاب التي عُددت في هذا المقطع ».

هذا ما قاله إنجلز عن البيان الشيوعي بعد خمس وعشرين سنة على صياغته، وقد استشهدنا أعلاه بما قاله تروتسكي عن هذه الوثيقة بعد تسعين سنة على تأليفها، وعلينا الآن أن نجيب نحن عن السؤال حول راهنية البيان، بعد 162 سنة على كتابته، ليس من خلال استظهار النصوص المؤيدة له، بل من خلال مقارنة خلاصاته الأساسية بالواقع كما يجري أمام أعيننا الآن هنا.

إن «الفكرة الجوهرية والقائدة للبيان، على حد تعبير إنجلز، [...] هي أن الإنتاج الاقتصادي والبنية الاجتماعية، المتفرعة عنه بالضرورة، يشكلان، في كل حقبة تاريخية، أساس التاريخ السياسي والفكري لهذه الحقبة؛ ولذا فإن التاريخ كله (منذ انحلال الملكية المشاعية القديمة للأرض) كان تاريخ الصراع بين الطبقات، كان في مختلف مراحل التطور الاجتماعي، تاريخا للصراع بين الطبقات المستغَلة والطبقات

المستغِلة، بين الطبقات الحاكمة والطبقات المحكومة. لكن هذا الصراع قد بلغ الآن مرحلة أصبحت فيها الطبقة المستغَلة والمقهورة (البروليتاريا) غير قادرة على تحرير نفسها من الطبقة التي تستغلها وتقهرها (البرجوازية) إلا إذا حررت في الوقت نفسه وإلى الأبد المجتمع كله من الاستغلال والقهر ومن صراع الطبقات [...]».

«الإنتاج الاقتصادي والبنية الاجتماعية، المتفرعة عنه بالضرورة، يشكلان، في كل حقبة تاريخية، أساس التاريخ السياسي والفكري لهذه الحقبة»، هذه المقولة العلمية لم تزد كل التطورات العلمية والموضوعية إلا في تأكيد صحتها بما لا يدع مجالا للشك، فكل البنيان الفكري والثقافي (من قوانين وأفكار فلسفية وسياسية وحقوقية وأخلاقية الخ)، ليست سوى بنية فوقية تقوم على أساس نمط إنتاج محدد وعلاقات إنتاج محددة. لقد أثبت التاريخ انه لا وجود لمفاهيم قانونية أو حقوقية أو أخلاقية أزلية، فما كان قانونيا وأخلاقيا في المجتمع العبودي لم يعد كذلك في المجتمع الإقطاعي، وما كان قانونيا وأخلاقيا وحقا في هذا الأخير لم يعد كذلك بمجرد ما تغير وحل محله نمط الإنتاج الرأسمالي والعلاقات الرأسمالية، نفس الشيء يقال عن الأسرة والإيديولوجيا وغيرهما.

كما أن مقولة أن تاريخ كل المجتمعات، منذ انحلال الملكية المشاعية القديمة للأرض إلى الآن، هو تاريخ الصراع الطبقي، بين الطبقات المستغَلة والطبقات المستغِلة، فكرة علمية يمكن للجميع التثبت منها بدراسة تاريخ مختلف المجتمعات، بل لم يعد هناك من بين المهتمين بالتاريخ من يجادل فيها، فحتى المفكرون البرجوازيون يعترفون بها. الشيء الوحيد الذي لا يريدون الاعتراف به بالطبع هو الخلاصة المنطقية والحتمية لهذه النظرية والتي تنجم عنها، أي: أن هذا الصراع قد بلغ الآن مرحلة أصبحت فيها الطبقة المستغَلة والمقهورة (البروليتاريا) غير قادرة على تحرير نفسها من الطبقة التي تستغلها وتقهرها (البرجوازية) إلا إذا حررت في الوقت نفسه وإلى الأبد المجتمع كله من الاستغلال والقهر ومن صراع الطبقات. أي حتمية القضاء على المجتمع الرأسمالي وبناء مجتمع اشتراكي ثم شيوعي في النهاية حيث سينتفي الاستغلال والطبقات والصراع بينها، وتنتفي معها كل الأزبال والقاذورات المرتبطة بها من دولة وقمع وحروب واضطهاد.

إن تأكيدنا، نحن الماركسيين، على حتمية القضاء على النظام الرأسمالي وبناء الاشتراكية لا يعني أننا متفائلون سذج، أو جبريون متعصبون. كلا على الإطلاق! إن الماركسية نظرية علمية مؤسسة على المادية الجدلية والتاريخية، وبالتالي فإنها تمكننا من أن نرى في كل وضع جميع الإمكانات المتضاربة التي يحتملها تطوره. إننا نرى إمكانية وضرورة التغيير الاشتراكي للمجتمع والذي صار حاجة ملحة لإنقاذ الحضارة من الدمار الذي تهدده به الرأسمالية المحتضرة، كما نرى أيضا إمكانية تمكن الرأسمالية من تدميره أيضا. لكننا ننتمي بوعي إلى الإمكانية الأولى ونكافح من أجل تحويلها من الإمكان إلى الواقع.

ويشير ماركس وانجلز في البيان الشيوعي نفسه إلى أن هذا الصراع كان ينتهي دائما إما بتغيير المجتمع كله تغييرا ثوريا وإما بانهيار كلتا الطبقتين المتصارعتين وبالتالي انهيار كل المكتسبات الحضارية التي تم تحقيقها. الفرق الوحيد هو أن انهيار الطبقتين المتصارعتين هذا كان في الماضي يؤدي إلى دمار محدود نسبيا، لكن المشكلة التي تواجهها الإنسانية في عصرنا الحالي هو أن البديل عن انتصار الطبقة العاملة وبناء المجتمع الاشتراكي لن يكون أقل من دمار الحضارة البشرية على الصعيد العالمي، أو ما اصطلحت عليه روزا لكسمبورغ بالهمجية.

إننا نحن الماركسيين إذ نؤكد حتمية الاشتراكية نقصد بذلك ان جميع الشروط الموضوعية قد نضجت على الصعيد العالمي للقضاء نهائيا على نظام الاستغلال والاضطهاد والجوع، أي المجتمع الرأسمالي، وبناء المجتمع الاشتراكي مجتمع المساواة والرفاه والتقدم للجميع. لكننا في نفس الوقت نؤكد على الأهمية القصوى للعامل الذاتي للطبقة العاملة، أي: الوعي والتنظيم والكفاحية.

"تحرر العمال يجب أن يكون من صنع العمال أنفسهم"

تعتبر هذه المقولة واحدة من أهم الأفكار التي تضمنها البيان، لكنها رغم ذلك هي الفكرة التي تعرضت لأكبر ما يكون من الإهمال من طرف الماركسيين المزعومين من كل لون. إنها الحد الفاصل بين الفهم الماركسي وبين فهم مختلف التيارات الأخرى التي تجعل تحرر العمال من صنع المخلصين، أفرادا كانوا أو جماعات، عبر نضالات استبدالية يحل فيها جيش التحرير أو جماعة المغاوير، محل النضال الطبقي الذي تخوضه الطبقة العاملة بقيادة حزبها السياسي الثوري.

وتأكيد الماركسية على ضرورة أن يكون تحرر العمال من صنعهم هم أنفسهم ليس ناجما عن دوافع عاطفية، أو ما شابه، بل عن فهم علمي لطبيعة المجتمع الاشتراكي المنشود. فعلى خلاف باقي أنماط الإنتاج السابقة، بما في ذلك الرأسمالية، لا يمكن للاشتراكية أن تأتي نتيجة عفوية وبدون تدخل واع من جانب الطبقة التي لديها مصلحة فيها (الطبقة العاملة). إن الاشتراكية تفترض استيلاء الطبقة العاملة على السلطة السياسية وعلى دواليب الاقتصاد وتسييرها بشكل واع لخدمة حاجيات المجتمع ككل في تناغم مع البيئة الطبيعية، وهو ما لا يمكن تحققه إذا لم تكن الطبقة العاملة قد مرت من مدرسة الثورة، ونهضت بوعي لأخذ مصيرها بيدها، من خلال أحزابها ومنظماتها النقابية ومجالسها.

تحرر العمال يجب أن يكون من صنع العمال أنفسهم أو انه لن يكون هناك أي تحرر على الإطلاق! هذا ما أثبتته تجربة قرن من النضالات والمحاولات الرامية إلى القضاء على النظام الرأسمالي بدون مبادرة العمال أنفسهم.

إن الاستيلاء على السلطة السياسية بواسطة الانقلاب أو من خلال وصول "جيش التحرير" إلى السلطة، في حين تكتفي الطبقة العاملة بدور سلبي أو مجرد مساند ثانوي "للمخلصين من فوق"، لن يؤدي في أحسن الأحوال سوى إلى تشييد نظام بونابرتي تحكم فيه الأقلية التي حسمت السلطة باسم العمال، لكن بدون اشتراكهم الفعلي، بل وبمنعهم عن الاشتراك الفعلي بمبررات مختلفة. ولنا في التجربة الصينية والكوبية، الخ أفضل مثال.

وفي نفس السياق يقول لينين إن مهمتنا «لا تقوم على اختلاق المشاريع لإعادة بناء المجتمع، ولا على وعظ الرأسماليين وأذنابهم، بتحسين أوضاع العمال، ولا على حبك المؤامرات؛ **بل على تنظيم نضال البروليتاريا الطبقي وقيادة هذا النضال الذي هدفه النهائي هو ظفر البروليتاريا بالسلطة السياسية وتنظيم المجتمع الاشتراكي**».[2]

وعليه يجب على الماركسيين أن يكرسوا نضالهم لتوعية الطبقة العاملة بمهمتها التاريخية، باستثمار كل معركة وبيان ومقال، الخ ويتركوا العصبويين والتيارات البرجوازية الصغرى يواصلون سيرهم في طريق خلق جيش "المخلصين".

"يا عمال العالم إتحدوا!"

هذه مقولة أخرى من بين أهم المقولات التي تضمنها البيان الشيوعي، والتي بدورها تتعرض لأكبر قدر من الإهمال على أيدي الماركسيين المزعومين. إنها شعار الوحدة العمالية الأممية. لكن دعونا نلقي نظرة حولنا إلى كل التيارات العصبوية والإصلاحية المنتسبة إلى الماركسية وإلى العمال، هل نجد لهذا الشعار من انعكاس في تصورهم أو ممارستهم أو تنظيمهم؟ كلا على الإطلاق! بل هناك من التيارات من يفتخر بعدم إيلاء هذا الجانب الحاسم أي اعتبار، بحجة التركيز على العمل "الأهم"، أي التنظيم والنضال على أساس قومي محض.

إن البعد الأممي عند الماركسيين ليس خيارا من بين خيارات أخرى، بل هو الخيار الوحيد، إنه[3] الميزة التي تميزهم عن باقي تيارات البروليتارية الأخرى كما يقول البيان الشيوعي بوضوح: «لا يتميز الشيوعيون عن الأحزاب البروليتارية الأخرى إلا في نقطتين: فهم، من جهة، **في مختلف نضالات البروليتاريين القومية يضعون في المقدمة ويغلبون المصالح المستقلة عن القومية والمشتركة لكل البروليتاريا**، وهم، من جهة أخرى، يمثلون دوما، في مختلف المراحل التي يجتازها الصراع بين البرجوازية والبروليتاريا، مصالح الحركة ككل.»[4]

وفي هذا السياق يقول الكاتبان في نفس الوثيقة: «يُتهم الشيوعيون بكونهم يريدون القضاء على الوطن والقومية». وعن هذه التهمة يجيبان بجرأة وحسم: «العمال لا وطن لهم. إذن لا يمكن أن يسلب منهم ما لا يملكونه»، فالطبقة العاملة طبقة أممية بطبيعتها، وهذا ما ينساه أصدقاء العمال المزيفون الضيقو الأفق.

والآن هل تعني النزعة الأممية الصارمة تخليا من جانب الماركسيين عن النضال داخل حدود بلدانهم؟ كلا طبعا! إنه يعني ربطا جدليا بين النضالين، أو كما يشرح البيان الشيوعي نفسه: «رغم أن صراع البروليتاريا ليس، من حيث الجوهر، صراعا قوميا إلا أنه مع ذلك يكتسي هذا الشكل في البداية. إذ من البديهي أن على بروليتاريا كل بلد أن تتخلص أولا من برجوازيتها الخاصة».

ويبرر أغلب العصبويين القوميين الضيقي الأفق إهمالهم للبعد الأممي من حيث التنظير والتنظيم والنضال، بوجود أولويات عندهم، "تراعي مصلحة الحركة والتطور"، الخ. أما الماركسيون فيعتبرون أن الماركسية مثلها مثل الاشتراكية إما أن تكون أممية أو لا تكون. وهذا ما نجده واضحا عند كل المعلمين الماركسيين الكبار بدءا من ماركس وإنجلز اللذان رفعا شعار يا عمال العالم اتحدوا وكرسا كل حياتهما لبناء الحزب العالمي للثورة الاشتراكية، بالرغم من أن قواهم كانت آنذاك ما تزال ضعيفة جدا. يقول انجلز في هذا السياق: «عندما وجهنا هذا النداء إلى أنحاء العالم لم تجبنا إلا بضعة أصوات فقط.»

العولمة

ربما لم يلاق أي مصطلح من النجاح مثلما لاقاه مصطلح "العولمة". فالجميع يلوكه وليس هناك من مثقف أو شبه مثقف أو دعي في وقتنا هذا إلا ويستعمله ويغرق في شرحه وإعطاء الموقف منه. إنه موضة العصر الذي نعيش فيه ومفتاح الدخول إلى صالونات الثرثرة.

والمؤسف في الوضع هو أن كثرة ترديد هذا المصطلح جعلت العديد من الشباب الباحث عن بديل ينساق وراء بريقه المزيف، فنجد شبابا مكافحا يتيه وراء النضال ضد "العولمة" (العولمة الرأسمالية، العولمة اللبرالية، العولمة المتوحشة، الخ) ومن أجل عولمة "بديلة"، (وعالم آخر ممكن، أو عوالم أخرى أيضا!). وبدل الانخراط في النضال الماركسي الحقيقي من أجل خلق قيادة ثورية وتنظيم العمال والشباب الطليعيين في منظمة ماركسية من الكوادر الثورية، ببرنامج وخط سياسي واضحين من أجل إسقاط الرأسمالية، نجد الشباب، الذي ساقه سوء حظه إلى أحضان العصبويين الهامشيين والتيارات البرجوازية الصغرى، يتسكع ورائهم في جمعيات كسيحة لمواجهة "العولمة" -آطاك مثلا- ومنتديات السياح الجذريين –المنتديات الاجتماعية-.

إن الماركسيين يفهمون أن المشكل يوجد ليس في هذا المظهر أو ذاك من مظاهر الرأسمالية، بل في الرأسمالية نفسها. وبالتالي فإن المهمة التي يضعونها على أكتافهم هي بناء القيادة الثورية التي تشرح للعمال جوهر النظام الرأسمالي وتساعدهم على تصويب سلاحهم إلى قلبه بالذات، من اجل إسقاطه وبناء المجتمع الاشتراكي.[5]

كما يفهمون أن ما يطلق عليه بالعولمة، أي سعي الرأسمالية نحو تجاوز الحدود القومية في

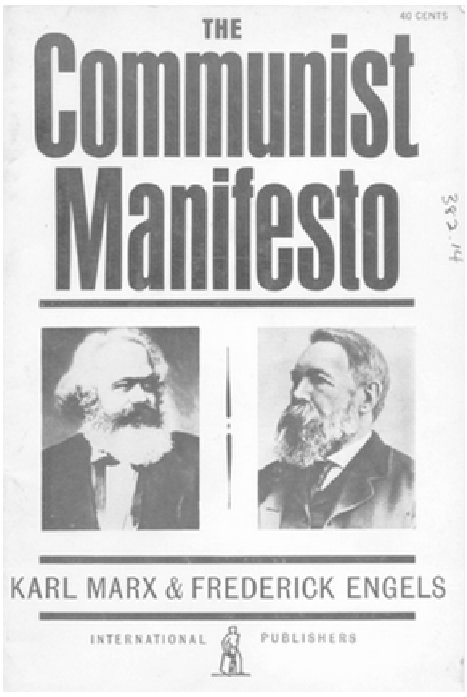

الإنتاج والمبادلات، ليست ظاهرة جديدة، بل هي قديمة قدم الرأسمالية نفسها، وهذا ما نجده مشروحا بشكل عبقري في البيان الشيوعي إذ يقول قبل 162 سنة: «**خلقت الصناعة الكبرى السوق العالمية**، هذه السوق التي ساعد اكتشاف أمريكا على خلقها. **سرعت هذه السوق العالمية نمو التجارة والملاحة وطرق المواصلات تسريعا مذهلا**. وأثر هذا النمو بدوره على توسّع الصناعة، وبقدر ما كانت الصناعة، والتجارة، والملاحة والسكك الحديدية تنمو، كانت البرجوازية تنمو هي أيضا، وتُنمي رأسمالها وتزيح إلى المؤخرة جميع الطبقات التي خلفتها القرون الوسطى .»

ويضيف: «تكتسح البرجوازية، مدفوعة بحاجتها إلى أسواق جديدة أبدا، الأرض بأسرها. فلا بد لها من أن تعشش في كل مكان، وأن تستغل في كل مكان، وأن تقيم العلاقات في كل مكان.

أعطت البرجوازية، باستغلالها للسوق العالمية، طابعا عالميا لإنتاج جميع البلدان واستهلاكها. ورغم أسى الرجعيين العميق انتزعت البرجوازية من الصناعة قاعدتها القومية. فالصناعات القومية القديمة دمرت، ويلحق بها يوميا مزيد من الدمار. وحلت محلها صناعات جديدة أصبح تبنيها، من جميع الأمم المتحضرة، مسألة حياة أو موت؛ ولم تعد هذه الصناعات تستخدم المواد الأولية المحلية، بل مواد أولية آتية من أكثر المناطق بعدا، وتستهلك منتجاتها لا داخل البلد وحسب بل في جميع أنحاء العالم. **وعلى أنقاض الحاجات القديمة التي كانت تلبيها المنتجات الوطنية تولد حاجات جديدة يتطلب إشباعها استيراد منتجات البلدان والأقاليم النائية. وعلى أنقاض الانعزال القطري والقومي القديم، القائم على الاكتفاء الذاتي، تنمو تجارة عالمية وتبعية متبادلة بين جميع الأمم.** وما هو صحيح بصدد الإنتاج المادي لا يقل صحة بخصوص الإنتاج الفكري. فالآثار الفكرية لأمة ما تصبح ملكا مشتركا لجميع الأمم. ويغدو قصر النظر والتقوقع القوميان مستحيلين أكثر فأكثر.

ويولد، من مجموع الآداب القومية والقطرية، أدب عالمي.»

ما أروع هذه الكلمات وما أوضحها في شرح العالم الذي نعيش فيه في القرن الواحد والعشرين!

وقبل أن ننتقل إلى مناقشة فكرة أخرى نرى من الضروري الإشارة إلى نقد ماركس وإنجلز في نفس الوثيقة لمن أسموهم بالرجعيين الذين يتأسفون على هذا المسار الحتمي والموضوعي، وتأكيدهما على انه مسار تقدمي، بالرغم من كل المآسي التي يسببها، لأنه يخلق الشروط الموضوعية الضرورية لبناء عالم اشتراكي بدون حدود. لكن دعونا نترك لهؤلاء الرجعيين أساهم العميق وتشبثهم بالحدود الوطنية، ونترك للموتى الحق في دفن موتاهم وننتقل إلى نقطة أخرى.

تركز وسائل الإنتاج والملكية في يد الأقلية

يقول ماركس وإنجلز في البيان الشيوعي: «تقضي البرجوازية باستمرار على تفتت وسائل الإنتاج وتبعثر السكان والملكية. فقد كدست السكان، وركزت وسائل الإنتاج وركزت الملكية في أيد قليلة».

لقد شرح ماركس وإنجلز هذا الاتجاه في وقت كان الإنتاج الرأسمالي ما يزال لم يتجاوز أوربا،وباستثناء بريطانيا كان ما يزال في مرحلة طفولته، وبالتالي لم يكن هذا الاتجاه واضحا بما يكفي، مثلما هو الحال عليه الآن. أما في وقتنا الحالي فقد تأكدت هذه النظرية بشكل قاطع ويمكننا في هذا السياق أن نورد بعض الأرقام التي توضح ما نقول:

لقد حققت الشركة البترولية الهولندية رويال دوتش شال (**Royal Dutch Shell**) رقم معاملات بلغ 458 مليار دولار سنة 2008، أو ما يعادل ربع الناتج الداخلي الخام لفرنسا، وأكثر من مجموع الناتج الداخلي الخام لبلجيكا وضعفي الناتج الداخلي الخام لفنلندا. وفي نفس السنة حققت شركة التوزيع الأمريكية الكبرى وولمارت (**Walmart**) رقم معاملات بلغ 405 مليار دولار؛ بينما حققت شركة شيفرون رقم 263 مليار دولار، أي بـ 22 مليار دولار أكثر من الناتج الداخلي الخام لليونان و8 مليارات دولار أكثر من الناتج الخام لجنوب إفريقيا؛ وفي السنة نفسها حققت مجموعة كاريفور (**Carrefour**)، التي تحتل المرتبة 25 بين أكبر الشركات العالمية، وتشغل حوالي 500،000 أجير، رقم معاملات بلغ 129 مليار دولار، أي ما يعادل ست مرات الناتج الداخلي الخام لكينيا.[6]

ليست هذه الأرقام سوى غيظ من فيض، إلا أنها تعطينا صورة واضحة عن حجم تركز وتمركز الرساميل ووسائل الإنتاج والملكية في يد أقلية صغيرة من المجتمع. لكن هذه الخلاصة العلمية، التي تعتبر الآن أكثر راهنية مما كانت عليه في عصر ماركس وإنجلز، واحدة من أكثر الأفكار الماركسية التي تعرضت للهجوم من طرف المحرفين والإصلاحيين والمنظرين الرأسماليين. حيث يزعمون أن تمركز الإنتاج وإزاحة الإنتاج الكبير للإنتاج الصغير لا يسيران وفق ما طرحته الماركسية، وسعوا جهدهم لخداع المنتجين الصغار وإيهامهم بإمكانية تحسين

وضعهم في ظل الرأسمالية وفي إطار ورشاتهم ودكاكينهم المثيرة للشفقة.

لكن الواقع الذي لا يدحض هو أن الإنتاج الكبير يتفوق بشكل كبير على الإنتاج الصغير، ويدفعه إلى حتفه. ولا يتمكن الإنتاج الصغير، في الزراعة أساسا، من مواصلة المقاومة اليائسة إلا في حدود المجاعة وتمديد وقت العمل وما لا يقاس من التضحيات، خاصة في ظروف الأزمة الاقتصادية.

وبالتالي فإن مهمتنا كما يقول لينين هي: أن نثبت للمنتج الصغير أنه يستحيل عليه البقاء في النظام الرأسمالي، وأن حالة الانتاج الصغير في ظل الرأسمالية حالة لا مخرج منها، وأنه يترتب على الفلاح والمنتج الصغير عموما أن يتبنى وجهة نظر البروليتاري.[7]

ما هو موقف الشيوعيين من بقية البروليتاريين؟

من بين أهم الدروس التي يتضمنها البيان الشيوعي هناك الموقف الذي يتخذه الشيوعيون من بقية الطبقة العاملة وأحزابها. وبالرغم من أن المعلمان قد صاغا هذا الموقف منذ أزيد من قرن ونصف فما زلنا مع الأسف مضطرين لإعادة التأكيد عليه، لكثرة ما تم تشويهه من طرف العصبويين واليسراويين المتطرفين.

إن الشيوعيين حسب البيان الشيوعي لا يشكلون حزبا متميزا في وجه الأحزاب العمالية الأخرى، وليست لهم مصالح منفصلة عن مصالح البروليتاريا كلها! وهم لا يقدمون مبادئ خاصة يريدون صب الحركة البروليتارية في قالبها! سوف يصيح العصبويون اليسراويون المتطرفون: «كيف؟ هذا غير معقول! لا بد أن سوء تفاهم حصل هنا، وإلا كيف يمكننا تفسير تأكيد ماركس ولينين على ضرورة الحزب المستقل للطبقة العاملة، هذا تناقض!».

لا يشكل بناء الحزب الثوري بالنسبة للعصبويين أية مشكلة، فهم يبنون العديد منها كلما اجتمع بضعة منهم، ومن تم تصير المهمة بسيطة: يكفي أن يستشهدوا بلينين حول ضرورة وجود حزب مستقل ثم يعلنوا أنفسهم أنهم الحزب الثوري وبعد ذلك سيتوجب على العمال أن يلتحقوا بهم. وهذا طبيعي فالعصبوي، كما سبق لتروتسكي أن شرح ذلك، «ينظر إلى المجتمع وكأنه مدرسة كبيرة، هو من يحتل فيها منصب المدرس. وفي رأيه يتوجب على الطبقة العاملة أن تترك جانبا باقي الأمور الأقل أهمية وتجلس بنظام حول منصته. وهكذا تكون المهمة قد أنجزت».[8]

أما الماركسيون فيفهمون العلاقة الجدلية بين ضرورة البرنامج المكتمل وبين النضال الحي، أي الناقص والغير مكتمل، للطبقة العاملة. إنهم ينطلقون من الحركة كما هي بالفعل وينتهجون التكتيكات الملائمة لتمكينهم من الارتباط بالحركة وتخصيبها بالبرنامج الماركسي. وانسجاما منهما مع تصورهما هذا، قام ماركس وإنجلز بدمج الرابطة الشيوعية «تلك المجموعة الدعوية السرية التي انبثقت عن "عصبة العادلين"» في الحركة الديمقراطية الجماهيرية بألمانيا. «وهكذا ظهرت البروليتاريا الألمانية في البداية على المسرح السياسي وكأنها الحزب الديمقراطي المتطرف».[9]

ويضيف في نفس المقال: «وهكذا عندما أسسنا جريدة واسعة الانتشار في ألمانيا، كانت رايتنا محددة سلفا. لم تكن شيئا آخر سوى راية الديمقراطية، لكنها ديمقراطية تؤكد دائما على طبيعتها البروليتارية [...] لو أننا لم نرد أن نفعل هكذا، لو أننا لم نمسك بالحركة، وننتمي إلى فصيلها الأكثر تقدما، أي في الواقع جناحها البروليتاري، دافعين إياها إلى الأمام، لما كنا لنتمكن سوى من التبشير بالشيوعية عبر منشور محلي محدود الانتشار، ومن بناء عصبة كسيحة، عوض حزب كبير للنضال [...]»

وعندما أسسا الأممية الأولى لم تكن هذه منظمة منسجمة تضم الماركسيين وحدهم، بل كانت منظمة شديدة التنافر، تضم كل أطياف الحركة العمالية من النقابيين الإصلاحيين إلى الفوضويين والماركسيين، لكن ماركس وإنجلز تمكنا بعمل صبور يجمع بين الصلابة النظرية والمرونة التكتيكية من أن يكسبا إلى جانبهما أغلبية المناضلين العماليين، واستطاعا تذويب كل تلك الجماعات، باستثناء الفوضويين، كما قال إنجلز. وفي مجرى تذكره لتلك التجربة أكد إنجلز، في إحدى رسائله[10] «أين كان من الممكن أن نكون اليوم، لو أننا أصررنا خلال المرحلة الممتدة ما بين 1864 و1873، على العمل فقط مع هؤلاء الذين يقبلون ببرنامجنا؟ أعتقد أن كل ممارستنا برهنت على أنه من الممكن العمل مع الحركة العامة للطبقة العاملة، في جميع مراحلها، دون إخفاء واقع أننا نمتلك موقفا وكذلك منظمة متميزة».

لقد فهم ماركس وإنجلز ولينين وتروتسكي ضرورة القطيعة مع الإصلاحيين داخل الحركة العمالية باعتبارها نتيجة حتمية للصراع ضدهم، من اجل كسب الطبقة العاملة إلى البرنامج الماركسي، وليس كممارسة للخلاص في مجموعة منفصلة عن المنظمات الجماهيرية للطبقة العاملة. واعتبروا أن رفض العمل داخل تلك المنظمات لا يعني سوى ترك الجماهير العمالية التي لم تتطور إلى حد كاف أو المتأخرة تحت تأثير وسيطرة القادة الإصلاحيين وعملاء البرجوازية.

يجب على الماركسيين ألا ينفصلوا على الطبقة العاملة ومنظماتها الجماهيرية، ينبغي عليهم أن يتواجدوا أينما تواجدت الجماهير، وتحمل كل التضحيات من أجل القيام بالدعاية والتحريض الثوريين وكسب العمال للبرنامج الثوري[11]. ولا عجب أن المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية طلب من الحزب الشيوعي البريطاني أن ينخرط في حزب العمال البريطاني، مما سمح للشيوعيين أن يؤسسوا قاعدة مهمة داخل صفوفه.

إن الشيوعيين ليسوا عصبة تقف ضد التيارات العمالية بل إنهم، كما يؤكد البيان الشيوعي: «[...] هم عمليا أحد فصائل الأحزاب العمالية العالمية الأكثر حزما، إنهم الفصيل الذي يدفع دوما إلى الأمام جميع الفصائل الأخرى، وهم نظريا يتميزون عن باقي جمهور البروليتاريا بميزة الإدراك الواضح لشروط، ولمسيرة وللأهداف العامة للحركة البروليتارية. فهم يناضلون لنيل أهداف الطبقة العاملة ومصالحها المباشرة لكنهم، وهم في الحركة الراهنة، يدافعون في الوقت نفسه عن مستقبل الحركة».

خاتمة

لقد حاولنا في هذه الدراسة الموجزة أن نعرض للعمال والشباب الثوري بعض الأفكار التي تضمنها البيان الشيوعي مع محاولة ربطها بالواقع الحالي واستخلاص مدى راهنيتها وراهنية التوجيهات والدروس التي يقدمها بالنسبة للحركة الماركسية في القرن الواحد والعشرين.

لقد سبق للينين أن قال عن هذه الوثيقة الرائعة: «إن هذا الكتيب الصغير يعادل مجلدات ضخمة» وهذا صحيح فقد كتب بدقة عالية وكثافة أفكار وغنى يثير العجب، مما يجعل الإلمام بكل جوانبه مهمة أكبر من إمكانية مقال موجز. وعليه فإن هذه الدراسة لا تغني أبدا عن قراءة البيان الشيوعي من طرف كل عامل واع وكل شاب ثوري، بل هي مجرد مدخل للقيام بتلك القراءة.

وفي الختام نشير إلى أن احتفاظ البيان الشيوعي براهنيته وحيويته بعد 162 سنة، دليل، ليس فقط على عبقرية كاتبيه، بل، وهذا هو الأهم، دليل قاطع على علمية الماركسية وصلاحيتها كمنهج لتفسير الواقع وتحديد احتمالات تطوره المختلفة، وكسلاح في يد البروليتاريا لتغيير العالم وبناء الاشتراكية! إنه دليل على أن الماركسية أفضل بوصلة في يد الطبقة العاملة الأممية وأفضل مرشد عمل.

هوامش:

[1] تروتسكي: مقدمة أول طبعة افريكانية من البيان الشيوعي. 30أكتوبر 1937

[2] لينين: برنامجنا، خط التشديد في الأصل.

[3] (بالإضافة إلى كونهم يمثلون مصالح الحركة ككل في مختلف مراحل الصراع)

[4] خط التشديد من عندنا

[5] ولكي نحرم خصومنا من إمكانية تشويه موقفنا، نضيف للتوضيح أننا نناضل بحزم من أجل المطالب الديمقراطية وكل أشكال التحسينات، بما في ذلك النضال ضد هذا المظهر أو ذاك من مظاهر الظلم والاستغلال، الخ. لكننا نخوض هذا النضال بانسجام مع النضال من أجل الهدف النهائي، الذي هو قلب النظام الرأسمالي، على قاعدة برنامج انتقالي ثوري يربط بشكل جدلي النضال من أجل المطالب اليومية وبين النضال من اجل الثورة الاشتراكية. أي أننا لا نحول انتباه العمال والشباب المناضل نحو هذا المظهر أو ذاك من مظاهر الظلم، وفي نفس الآن لا نحول أنظارهم إلى الهدف النهائي ونطالبهم بنسيان النضال اليومي. وهذا بالضبط ما يدعو إليه البيان الشيوعي.

[6] Greg Oxley: L'actualité du « Manifeste ». 18- 10-2010

[7] لينين: "الماركسية والنزعة التحريفية". بتصرف.

[8] تروتسكي: "العصبوية، الوسطية والأممية الرابعة"، 1935.

[9] انجلز: "ماركس والجريدة الرينانية الجديدة 1848- 1849"

[10] انجلز: رسالة بتاريخ 27 يناير 1887.

[11] (انظر على سبيل المثال: لينين: مرض اليسارية الطفولي في الشيوعية).

تتمة: لو كانت البيئة بنكا، لأنقذها الرأسماليون على الفور

إن الرأسمالية لا تقدم تنازلات وتتعامل مع كل المسائل بمنطق السوق، ويعلم كبار الرأسماليين إنهم مسببو المشاكل البيئية، لكن الحلول التي يقدمونها يستحيل أن تكون معارضة لمصالحهم، إنها حلول تترك لهم دائما الباب مفتوحا أمام جشعهم اللامتناهي.

إن النظام الرأسمالي هو مولد الأزمات على جميع الأصعدة، فلا يكفي ما يخلفه من جوع وفقر وتشريد ومرض واضطهاد لهذا العالم بل يواصل بدون التفاتة تدمير البيئة وتدمير البشرية للحفاظ على مصالحه قائمة.

البديل الوحيد هو الاشتراكية

إننا في كل ساعة وكل يوم نشهد الخراب الذي تنشره الرأسمالية. فقد قامت الشركات الرأسمالية بإزالة الغابات الكبرى في العالم، سواء كان ذلك في إندونيسيا أم في أميركا الجنوبية، لتصبح هذه الغابات - التي تساهم مباشرة في خفض كمية ثاني أوكسيد الكربون في الغلاف الجوي- جرداء. بالإضافة إلى تلويث مساحات كبيرة من الأراضي في أميركا الجنوبية وإفريقيا وآسيا وحتى أوروبا، مما أثر سلبا على معدلات الخصوبة بهذه البلدان، وأكثر من ذلك فقد أدى إلى ولادة أطفال مشوهين خلقيا، بفعل النفايات السامة التي تُرمى في البحار والأنهار والبحيرات وتقتل الناس وتتلف الأراضي الزراعية وتقضي على الأسماك. وأصبحت تظهر مؤخرا أمراض غريبة وجديدة نتيجة لذلك. فنهر النيل مثلاً قد تلوث إلى درجة أن الناس الذين يشربون منه يعانون من مشاكل صحية كبيرة، فقد صرح طارق سمير أحد العاملين في مصلحة إدارة المياه التابعة للمركز الوطني للبحوث في مصر قائلاً:

"هناك مناطق من نهر النيل وفروعه ملوثة بسبب مياه الصرف الصناعية غير المعالجة والتي تصب مباشرة في النهر" وأضاف: "إن المركبات العضوية المذابة، والتي تنتج عن التصنيع والزراعة ومياه الصرف الصحي التي تصب في نهر النيل، تبقى حتى بعد علاج الماء بالكلور في محطات معالجة المياه الصالحة للشرب".

إن مسألة البيئة مسألة طبقيـــة ولا يمكن أن توهمنا الرأسمالية بأنها تدافع عنها وأنها تحاول "جاهدة" حلها،لأنها بكل بساطة مسالة تتعارض ومصالحها في الربح والنمو الاقتصادي.

إن العالم مقسم إلى نصفين: الرأسماليون أصحاب الشركات الصناعية الكبرى، ونحن العمال والفقراء الذين يكدحون طوال اليوم لتحقيق الربح لهم، هم يمتعون أنفسهم بالمياه الصافية والهواء النقي والمساحات الخضراء، و يتركون لنا المياه القذرة والهواء الملوث والغابات المحروقة. في المنطق الرأسمالي يكون الربح هو الهدف الوحيد، وبالتالي فان هناك تناسب عكسي بين حماية البيئة وزيادة حجم الأرباح كما هو الحال بين صون كرامة الإنسان وزيادة حجم الأرباح. إن النظام الرأسمالي هو الذي أدى إلى كل هذا الدمار الواضح الذي يعاني منه الإنسان والبيئة، وبالتالي فإن البديل الوحيد والممكن هو نظام اشتراكي مخطط بقيادة طبقتنا: الطبقة العمالية، حيث تنتهي الملكية الخاصة ويصير الاقتصاد ملكية عامة ومسيرا بطريقة ديمقراطية، حيث سيطالب الجميع ببيئة صحية وسليمة للجميع. لا أفق لتحسين شروط عيش الإنسان والتي من ضمنها البيئة السليمة ضمن النظام الرأسمالي، ولتغيير واقع دمار وتلويث البيئة لابد من تغيير النظام الرأسمالي وذلك بالنضال من اجل بديل ثوري:النظام الاشتراكي.

نحن في رابطة العمل الشيوعي مقتنعون بأنه فقط حركة اشتراكية، بقيادة الشعب العامل، هي القادرة على مواجهة خطر الدمار البيئي.و نرفع شعار روزا لوكسمبورغ: "الاشتراكية أو الهمجية".

مقتطفات من البرنامج الانتقالي

طوال عقود وعقود والجماهير الكادحة – المغربية والصحراوية- تناضل بشراسة النمور ضد الدكتاتورية والاستغلال والقهر القومي. لكن المأساة هي أن كل تلك النضالات البطولية والتضحيات تذهب هباء وتبقى بدون أفق بسبب غياب برنامج ثوري يكثف مطامح وآمال الجماهير في نقاط واضحة تعبر عن أشد مطالبها إلحاحا وتوسع أفقها باستمرار. برنامج انتقالي يشكل الجسر بين النضالات الآنية وبين النضال من أجل التغيير الاشتراكي للمجتمع.

في هذا السياق ننشر مقتطفات من برنامجنا الانتقالي على صفحات الجريدة، بحيث يتضمن كل عدد موضوع معين، وللراغبين في الإطلاع على البرنامج الانتقالي كاملا يمكنه اقتناء كراسة "رابطة العمل الشيوعي" من عند المناضل الذي يوزع الجريدة، أو الاطلاع عليه على موقع ماركسي.

نطرح هذا البرنامج للطبقة العاملة المغربية والشعب الصحراوي وعموم الكادحين والمناضلين العماليين والشباب الثوري الباحثين عن بديل ماركسي اشتراكي ثوري، بحيث يتناول مواضيع: العمل والأجور، حقوق المرأة، **الفلاحين الفقراء**، الخوصصة، الصحة، التعليم، السكن، الديون، الضرائب، الجيش والشرطة، حقوق الشعب الصحراوي، جهاز الدولة.

بعد خمسين سنة من الاستقلال الشكلي وبالرغم من جميع الديماغوجيا حول "تنمية العالم القروي وفك العزلة" الخ. لا تزال البادية المغربية تعيش في العصور الوسطى. المحراث الخشبي وانتظار الأمطار هما كل ما للأغلبية الساحقة من الفلاحين لمواجهة الجوع. البنية التحتية منعدمة، الضيعات المسقية وأجود الأراضي محتكرة في يد أقلية ضئيلة جدا. 6 % من كبار الفلاحين يحتكرون 50% من الأرض بينما ثلث الفلاحين بدون أرض.

إننا في رابطة العمل الشيوعي نناضل من أجل:

- الأرض لمن يزرعها، توزيع الأرض على الفلاحين الفقراء وتشجيعهم على تشكيل تعاونيات طوعية، توفير الآلات الزراعية والأسمدة والنقل بأثمان مناسبة لتلك التعاونيات.
- مصادرة الملكيات الكبرى (بدءا بملكية الأسرة المالكة) وإعادة تأميم الأراضي والضيعات التي تمت خوصصتها ووضعها تحت رقابة مجالس العمال الزراعيين والفلاحين الفقراء.
- تطبيق مخطط استعجالي للأشغال العمومية لتوفير البنية التحتية (الماء الكهرباء، دور السكن، المستشفيات، المدارس، الطرق...) وبناء السدود وتطوير أنظمة الري وتعميم الاستفادة منها.
- توفير القروض للفلاحين الفقراء بفوائد مخفضة.
- إسقاط الديون السابقة عن كاهل الفلاحين الفقراء والمسارعة باستعادة القروض المستحقة على كبار الفلاحين.
- احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

وفي هذا السياق ندين الاتفاقيات الموقعة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، في شتى المجالات وخاصة الزراعة.

جريدة الشيوعي
تصدرها رابطة العمل الشيوعي
الفرع المغربي للتيار الماركسي الأممي
زوروا مواقعنا الالكترونية:
http://www.marxist.com/
http://www.marxy.com/
http://www.attawajohalkaidi.com/